



**أرشفة أمن الدولة**  
**الطريق للمدانة يبدأ بحفظ الذائرة**

# أرشيف أمن الدولة

الطريق للعدالة يبدأ بحفظ الذاكرة

إعداد

عماد مبارك

تحرير

علي الرجال



[www.mksegypt.org](http://www.mksegypt.org)

الذاكرة والمعرفة للدراسات

٤	الجزء الأول: قراءة نظرية .....
٤	المقدمة .....
٥	تحديات العدالة الانتقالية .....
٧	صراع السرديات .....
٩	المنهجية .....
١٠	نبذة عن السياق السياسي لنشأة جهاز مباحث أمن الدولة .....
١١	تمردان من أجل الديمقراطية .....
١٣	بناء تحالف جديد للسلطة في مصر: تأسيس جهاز مباحث أمن الدولة .....
١٦	سياق القضية .....
٢٠	مستندات مباحث أمن الدولة تعكس رؤية السلطة لنا .....
٢٤	الجزء الثاني: قراءة في أوراق القضية .....
٢٤	مدخل .....
٢٦	من المسئول عن إصدار قرار إعدام الأرشيف؟ .....
٢٧	إقالة رئيس الجهاز .....
٢٩	رئيس جديد لقطاع مباحث أمن الدولة .....
٣٣	كيف نُقِّدَت تعليمات الكتاب الدوري؟ .....
٣٣	أين ومتى بدأت الأحداث؟ .....
٣٣	الإسكندرية: بداية كرة الثلج .....
٣٥	المقر الرئيسي والأرشيف المركزي .....
٣٨	إدارة جهاز مباحث أمن الدولة بمدينة ٦ أكتوبر .....
٤٠	فرع جهاز مباحث أمن الدولة بمحافظة البحر الأحمر .....
٤١	فرع جهاز مباحث أمن الدولة بأسوان .....
٤٢	أين الأرشيف؟ .....
٤٤	الجزء الثالث: هل كان هناك مسار بديل؟ .....
٤٩	الخاتمة .....



### المقدمة

تسلط قضية فرم مستندات جهاز مباحث أمن الدولة الضوء على واحدة من الحلقات المفقودة في سلسلة العدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في مصر. فهي قضية تحكي قصة جناح من نظام الحكم في مصر كان يتمتع بسلطة مطلقة في لحظة اندلاع الثورة. بدأت هذه السلطة في التشكل مع الاحتلال البريطاني لمصر، وأعيد إنتاجها في ثوبها الجديد على مراحل مختلفة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بصراعات القوى السياسية منذ يوليو ١٩٥٢. اعتمدت نظم الحكم على آليات القمع والتخويف وبتش الرعب في نفوس المواطنين لتثبيت وجودها، من خلال الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري والمراقبة، واستمرت هذه الآليات في العمل والتوحش حتى أصبحت جزءًا من وضع يبدو وكأنه غير قابل للتغيير.

ومنذ تأسيس الجهاز في ١٩١٣ وهو العمود الفقري للدولة البوليسية في مصر. شهدت البلاد تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية ضخمة، وتغيرت أنظمة الحكم من الاستعمار إلى الملكية ثم إلى الجمهورية، وظل جهاز أمن الدولة أحد أركان الدولة المصرية الذي لم يشهد تحولًا بنيويًا في بنيته ووظائفه وآليات العمل الخاصة به. لمع نجم الجهاز في حقبة الاستعمار والملكية ثم خفت قليلًا

على المستوى الشعبي وليس المؤسسي في الحقبة الناصرية. جاء هذا الخوف بسبب تراحم أجهزة أخرى ومنافستها لدور الجهاز، مثل المخابرات العسكرية والعامية. ومع التحول التدريجي بعد هزيمة ١٩٦٧ من الدولة العسكرية الأمنية في عهد عبد الناصر إلى الدولة البوليسية، عاد نجم الجهاز للبروز، وبالأخص مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي شهدتها مصر مع سياسات الانفتاح منذ ١٩٧٤. وفي تسعينات القرن الماضي، مع اشتداد الحرب على الإرهاب، أصبحت وزارة الداخلية وفي القلب منها جهاز مباحث أمن الدولة، هي المؤسسة الأكثر هيمنة ونفوذًا وقرابةً لنظام الحكم. وبطول الألفية الجديدة، بدأ رجال الداخلية في إطلاق لقب «أسياد البلد» على أنفسهم.

استطاع الجهاز تاريخيًا أن يُشعر عموم المصريين والأشخاص المهتمين بالتغيير الاجتماعي بالضعف أمام آلة قمع كانت تعمل بشكل ممنهج ومؤسسي. فقد كانت هذه المؤسسة الأكثر تطورًا وحدائث في مواجهة المجتمع المصري؛ الذي عانت مؤسساته الاجتماعية والسياسية من عجز كبير في تطورها وتعثرت عمليات تحديثها. كان العجز هو الشيء المهيمن على المشهد السياسي والاجتماعي في مصر؛ عجز أمام تردٍ شديد للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وعملت الدولة البوليسية، بمؤسساتها المختلفة، على تعزيز واستدامة كل الترتيبات الاجتماعية والسياسية التي تعيد إنتاج القهر وإضعاف قدرات المجتمع في/على التنظيم والتغيير.

اندلعت الثورة المصرية، على الرغم من العجز الواضح على المشهد السياسي والاجتماعي لعقود طويلة. كانت لحظة انفجار أتت بعد تراكم شقوق حُلقت في حائط النظام الصدي، والتي نتجت من صراعات القوة بين أجنحة السلطة المختلفة وأيضًا من خلال أفعال المقاومة الاجتماعية المتتالية عبر السنين. جاءت الثورة في أوج قدرة الدولة البوليسية وآلياتها في إحكام قبضتها على المجتمع المصري. جسدت لحظة الثورة المصرية قلبًا لموازين القوة التي كانت قائمة وتبدو ظاهريًا غير قابلة للتغيير أو الخلخلة. هذه الموازين كانت مرتبطة بأطراف عدة، ولكن المميز في لحظة الثورة هي أنها جعلت للجماهير ثقلًا يُعتد به، وجعلت من حركتهم مُحركًا رئيسيًا للأحداث، حتى ولو لم تنتصر في النهاية.

ثارت الجماهير على سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وعلى قمع الشرطة في آن واحد. حمل اختيار الجماهير ليوم عيد الشرطة دلالة هامة على عدم قبولها لأن يكون الخوف والعجز هما المحددين الأساسيين لتشكيل واقعهم. ويعكس هذا الاختيار وعيًا بالدور الحيوي الذي كانت تلعبه مؤسسات الشرطة كجزء أساسي وفاعل من نظام الحكم وليس فقط كأداة للقمع السياسي. مثلت لحظة الثورة نقطة أمل للمجتمع المصري الذي عانى طويلًا من انتهاكات ممنهجة أدت لأن يفرض به الكيل. نزل المصريون للشوارع حاملين بحياة أفضل وبتغيير في الوضع القائم. تمحورت مطالب الجماهير أثناء الثورة حول مساءلة ومحاسبة المخطئين. بلورت المطالبات حرص ووعي الجماهير بالدور المركزي الذي تلعبه المسائلة والمحاسبة في تحقيق تغيير واسع وديمقراطي.

## ● تحديات العدالة الانتقالية واستراتيجياتها

«لم يكن التحدي [أي تحدي التأسيس لعملية عدالة انتقالية حقيقية في مصر] مطلقًا في الإطاحة بالأفراد، سواء مبارك أو بن علي أو القذافي، بل إن التحدي الحقيقي له جذور اقتصادية واجتماعية وثقافية، زُرعت من خلال هيمنة الشرطة واستخدام آليات مؤسسات ما بعد الاستقلال البيروقراطية

في محاولة لحماية النظام من الانتفاضات الشعبية التي [شهدناها]! هنا تكمن أهمية استراتيجيات العدالة الانتقالية التقليدية بمحاورها الأربعة الشائع استخدامها دولياً. هذه الاستراتيجيات ليست ملزمة دولياً، ولكنها تشكلت عبر الممارسات والخبرات التاريخية على المستوى الدولي والمحلي في دول مختلفة في مراحل الصراع وما بعد الصراع، وبالتالي هي قابلة للتطوير والتطوير وفقاً للسياق المحلي الذي تطبق فيه. هذه الاستراتيجيات تساعد على إرساء قواعد جديدة لعلاقات القوة السياسية والاجتماعية من خلال:

■ **١- التقاضي:** وهو أحد ميكانيزمات العدالة الانتقالية المعنية بالمحاسبة الجنائية للمسؤولين الأكثر تأثيراً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب بشكل ممنهج ومؤسسي. تعزز استراتيجيات التقاضي من سيادة القانون وترسخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب. ولكن لا يمكن تبني التقاضي كاستراتيجية وحيدة؛ حيث إنه عادةً ما يركز على المخططين والمنظمين لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة وبالتالي لا يشمل الأشخاص ذوي الرتب الأدنى أو المنفذين. ولذلك يفضل أن يكون التقاضي جزءاً من عملية أوسع تدمج استراتيجيات أخرى، مثل:

■ **٢- لجان تقصي الحقائق:** هي لجان تحقيق غير قضائية تستهدف استبيان الحقيقة واستوضح جذور الأسباب التي أدت لوقوع انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، وفتح مساحة للمتعرضين لهذه الانتهاكات حتى يحكو سرديتهم لما تعرضوا له. وذلك من خلال فرد مساحة لهم للتعبير عن الطريقة التي أثرت بها هذه الانتهاكات في حياتهم. توفر لجان تقصي الحقائق مساحة للاعتراف بما حدث والإقرار به على مستوى واسع، كما أنها تساعد في عملية إعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات الموجودة لخدمتهم<sup>١</sup>. تساعد لجان تقصي الحقائق في تحقيق استراتيجيات العدالة الانتقالية الأخرى مثل:

■ **٣- التعويضات:** تساعد التعويضات في عملية الاعتراف بأخطاء الماضي. كما أنها تظهر جانباً من التزام الدولة القانوني، أو الأفراد/ المجموعات التي ارتكبت هذه الأخطاء، بتصحيحها. سواءً لأنها ارتكبتها أو لأنها تخاذلت عن إيقافها. كما أنها دليل على التزام الدولة بالتعامل مع جذور البنى التي تسببت في ارتكاب تلك الانتهاكات حتى لا تعاد مرة أخرى. حيث يمكن للتعويضات أن تأخذ أشكالاً مختلفة بجانب التعويضات المالية؛ من ضمن هذه الأشكال هو الاعتراف بحقيقة ما جرى وتقديم تصور عن الآليات التي ستبني في المستقبل لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات. كما يمكنها أن تأخذ أشكالاً رمزية مثل النصب التذكارية وإحياء ذكرى الأحداث الأليمة التي وقعت في الماضي.. إلخ.<sup>٢</sup>

■ **٤- الإصلاح المؤسسي:** يعد إصلاح المؤسسات التي كانت جزءاً فاعلاً في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أمراً شديداً الأهمية في عملية العدالة الانتقالية، من أجل القضاء على البنى المؤسسية التي سمحت بحدوث هذه الانتهاكات. كما يلعب الإصلاح المؤسسي دوراً محورياً في الاعتراف بالمتعرضين لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة كمواطنين وكأصحاب حقوق<sup>٣</sup>.

١. Ziad Abdel-Tawab, "The Crisis of Transitional Justice Following the Arab Spring: Egypt as a Model", CIHRS, p.97.

٢. ICTJ, [Criminal Justice](#).

٣. ICTJ, [Truth Commissions](#).

٤. ICTJ, [Reparations](#).

وبالرغم من الأهمية الشديدة لهذه الاستراتيجيات الأربعة، انتقدت آليات العدالة الانتقالية التقليدية لأكثر من سبب:

◆ **أولاً** لأن استراتيجيات العدالة الانتقالية التقليدية عادةً ما تعزل انتهاكات حقوق الإنسان عن السياق السياسي الذي تحدث فيه.

◆ **ثانياً** لأنها عادةً ما تقدم الحقوق المدنية والسياسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

◆ **ثالثاً** لأنها عادةً لا تأخذ في اعتبارها السياق المحلي الخاص بكل مجتمع على حدة<sup>٦</sup>. ذلك إلى جانب انتقادات أخرى. وعليه، نرى أن هذه الاستراتيجيات قد تضمن حدًا أدنى قد يحقق قدرًا من العدالة، ولكننا نؤمن بأهمية نقدها والبناء عليها وتطويرها وفقًا لسياقنا المحلي.

في هذا الإطار السابق، نرى أن الهدف الأسمى لعمليات العدالة الانتقالية هو تحقيق شفاء حقيقي للجروح التي أصابت مجتمع ما بمكوناته المختلفة. هذه الجروح في حالة مصر كانت لها علاقة وثيقة بسوء استخدام السلطة، وبالرغبة في تثبيت أقدام النظام على أرضية بث الخوف والرعب في نفوس المصريين، وباستخدام مؤسسات الدولة البوليسية التي تتضمن جهاز مباحث أمن الدولة. هذا الشفاء لا يتحقق إلا بالإقرار بالأخطاء والانتهاكات التي وقعت في الماضي، وبفهم الأسباب والعوامل والصراعات التي أدت لوقوعها. ويشكل الإقرار بهذه الأخطاء وفهم أسبابها محورًا شديد الأهمية فيما يتعلق بتكوين سردية عما حدث. وتمثل السردية بدورها جزءًا من الذاكرة الجمعية للمجتمع المصري.

## ● صراع السرديات

لا نرى بأي حال من الأحوال أنه يمكن أن توجد سردية وحيدة للانتهاكات التي وقعت على أيدي جهاز مباحث أمن الدولة طوال سنوات حكم حسني مبارك. وهنا يكمن الصراع: صراع على السردية. فمن ناحية، عملت الدولة المصرية على ترسيخ سردية أحادية مفادها أن الجهاز يعمل من أجل الحفاظ على الأمن القومي المصري وأنه لا يرتكب انتهاكات لحقوق الإنسان. ومن الناحية الأخرى، هناك سرديات لآلاف من الأشخاص الذين اختبروا بأنفسهم بطش الجهاز.

نرى في الصراع على السردية تجسيدًا لصراع القوة السياسية والاجتماعية، والذي بدوره لا يمتلك موازين قوة ثابتة. «ففي الذاكرة الجمعية تخفي الأحداث الصادمة لأسباب سياسية [وباستخدام أدوات القمع السياسي]، وليس لأسباب نفسية [مثل الذاكرة الفردية]»<sup>٧</sup>. في هذا الإطار نرى في محاولة طمس المعلومات التي قام بها ضباط مباحث أمن الدولة يومي ٤ و٥ و٦ مارس ٢٠١١، من خلال القيام بفرم وحرق المستندات الموجودة في مقراتهم، رغبة في إخفاء ومحو جزءًا من الذاكرة الجمعية التي تشكلت في المجتمع المصري على مدار التاريخ، وبالتبعية محو الأدلة التي كان من شأنها تمكين المجتمع المصري من محاسبة ومساءلة منتهكي حقوقه.

٥. ICTJ, [Institutional Reform](#).

٦. Bronwyn Leebaw, "Judging State-sponsored Violence, Imagining Political Change", Cambridge University Press, 2011.

٧. Ryan Brasher, "Collective Memory and the State: An Introduction", DisTerrMem, January 2020, p.3.

قد يكون فرم المستندات معطل لعملية المساءلة والمحاسبة القانونية، ولكنه في الواقع لم يتمكن من محو الذاكرة الجمعية للمجتمع المصري. فاقترحام المصريين لمقرات مباحث أمن الدولة يجسد ذاكرة أو ذكارات بديلة تقاوم من أجل البقاء، وتسعى للحفاظ على الدلائل وعلى سرديتها المتعددة. وهنا تجب الإشارة لأن سرديات المصريين عن جهاز مباحث أمن الدولة قد تشكلت عبر احتكاكهم التاريخي واليومي مع هذا الجهاز، فالخبرات الشخصية تحمل جوانب من المعرفة وأوجه من الحقيقة.

اقتصرت قضية فرم المستندات، من خلال استخدام استراتيجية التقاضي، على محاسبة المسؤولين عن الفرغ وحسب. الأمر الذي اختزل دور ومسؤولية وأهمية الجهاز في قضية واحدة فقط وهي إتلاف مستندات حكومية. انتهت القضية بتبرئة كل المتهمين من ضباط مباحث أمن الدولة. يعكس ذلك عدم وجود إرادة سياسية حقيقية في فترة ما بعد الثورة لفهم الطريقة التي كانت تعمل بها ميكانيزمات القمع السياسي وإدارة الحكم في مصر. فوفقاً لآليات العدالة الانتقالية، كان يجب أن يتم تشكيل لجان تقصي حقائق، بهدف إتاحة مساحة للأشخاص المتضررين من انتهاكات مباحث أمن الدولة، ومعرفة أدوار ووظائف ضباط الجهاز وحجم الانتهاكات التي ارتكبوها، والكشف عن أدواتهم واستراتيجياتهم في الحكم والسيطرة.

كان ذلك من شأنه مساعدة المتضررين من أفعال الجهاز على سرد جانبهم من الحقيقة التي شكلت واقعهم، وأيضاً القائمين على الجهاز على الاعتراف بأخطائهم في حق المجتمع، وفتح أفق جديد لمصالحة اجتماعية وسياسية واسعة؛ يقر فيها المجرمون بانتهاكهم القانون وحقوق الإنسان والمجتمع المصري، ويحاولون تعويض ضحاياهم في ظل استراتيجية وطنية واسعة. كذلك كانت هذه اللجان لتدعم المجتمع والدولة على فهم طبيعة الدور الذي كان ينفذه الجهاز بشكل تفصيلي، من أجل رسم صورة أعم وأشمل للإصلاحات الهيكلية التي يجب تنفيذها تفادياً لإعادة إنتاج ميكانيزمات عمله القديمة، والقيام بتحول واسع النطاق به يسعى لترسيخ قيم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

يرتبط تشكيل السردية ارتباطاً وثيقاً بتداول المعلومات. وهنا يجب طرح أسئلة عدة: أية معلومة هي التي تُتداول وأية معلومة هي التي تُحجب؟ من الذي يحتكر أدوات تداول المعلومة وما تحمله من جوانب الحقيقة؟ وكيف تؤثر سلطة المحتكر على تشكيل معرفتنا فيما يتعلق بجوانب الواقع الذي نحياه؟ وكيف يساهم احتكار المعلومة والمعرفة المبنية عليها في تشكيل ذاكرتنا الجمعية؟ وكيف تتم صناعة سردية أحادية مهيمنة، غالباً ما تأتي من الموقع الأكثر قوة سياسياً؟ وكيف تؤدي هذه العملية لطمس وقائع وسرديات أشخاص لا يتمتعون بامتيازات من شأنها أن تبقى سرديتهم مسموعة؟

استمد جهاز مباحث أمن الدولة قيمة وجوده من قدرته على جمع المعلومات عن المواطنين. كانت المعلومات والمعرفة بأدق تفاصيل حياة المجتمعات والجماعات والأفراد المختلفة في مصر، تمكن الجهاز من فرض سيطرته عليهم، والتأكد من عدم خروجهم عن الأنماط السلوكية والاجتماعية المفروضة من أجل الحفاظ على النظام السياسي، وأيضاً من أجل تحقيق الضبط الاجتماعي. شعر ضباط الجهاز بالتهديد من إمكانية تداول المعلومات التي كانوا يجمعونها. كجزء من هذا الشعور بالتهديد مرتبط بحقيقة أن هذه المستندات تحتوي على إثباتات للجرائم التي ارتكبت بحق الشعب المصري طوال فترة حكم محمد حسني مبارك. ولكن ربما هنالك جانب أعمق في هذا الشعور، حيث كانت هذه المستندات لتمكننا من فهم الطريقة التي كانت تدار بها الحياة اليومية في مصر.

نعتمد في الجزء الأول من هذه الورقة على أوراق بحثية وكتب تناقش الموضوعات المرتبطة بقضية فرم المستندات، سواءً تلك التي تناقش موضوع العدالة الانتقالية في مصر بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، أو موضوع تطور الخطابات حول العدالة الانتقالية على المستوى الدولي وفي مجتمع حركة حقوق الإنسان العالمية. كما نعتمد على مصادر تمكننا من فهم السياق السياسي والتاريخي الذي نشأ فيه جهاز مباحث أمن الدولة، إيماناً منا بأن الجهاز كان جزءاً من نظام سياسي يتحكم في حياة الشعب المصري، وتحركه مصالح مكوناته الأكثر قوة اجتماعياً وسياسياً، والتي يعد الجهاز أحدها.

ونعتمد في الجزء الثاني من البحث على أوراق قضية فرم المستندات، والتي تتكون من حوالي ٢٣٠٠ ورقة، تشمل التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة في محافظات مصر المختلفة، وتحقيقات قاضي التحقيق المنتدب وبلاغات المواطنين والمحامين التي قدمت للنيابة للبت في أمر إعدام مستندات أمن الدولة، ومحاضر الشرطة التي وثقت لحظات اقتحام المباني الذي قام به المواطنون من أجل الحفاظ على ما تبقى من مستندات. إلى جانب ذلك شملت أوراق القضية أيضاً محاضر الجرد وتسليم المباني ومحتوياتها للمخابرات الحربية.

وتؤكد الورقة أن العدالة الانتقالية يجب أن تمتد لما هو أوسع من التقاضي. وذلك حتى تتمكن المجتمعات الراغبة في التخطي والشفاء من جروح الماضي من فهم الأسباب الهيكلية والمؤسسية التي أدت لوقوع انتهاكات جسيمة لحقوقهم، وحتى تتحقق عدالة تاريخية تستطيع فيها هذه المجتمعات تسمية المسؤولين التاريخيين عن تحريك الأحداث في مسارات أدت لما ارتكب في حقهم، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات. وبالرغم من هذا الإيمان، قد استخدمنا أوراق القضية كمصدر أساسي لتكوين سردية عما حدث يومي ٤ و٥ مارس ٢٠١١ من إعدام المستندات ثم إخفاء أرشيف القهر. ينبع ذلك من حقيقة أن المسار القضائي هو المسار الوحيد الذي اتُخذ للتحقيق في أحد الانتهاكات التي قام بها الجهاز، وهو انتهاك الحق في معرفة الحقيقة، المعترف به في موثيق حقوق الإنسان الدولية، التي وقعت عليها مصر. وفي الواقع هو الانتهاك الوحيد الذي تم التحقيق فيه قضائياً.

لم يكن الهدف من قراءة أوراق القضية هو الوصول لحكم ما، أو التدقيق في صحة وصواب الإجراءات المتخذة أثناء سير التحقيقات. ولكنه كان محاولة لرسم خطوط عريضة حول سرد الأحداث المرتبطة بإعدام الأرشيف. والهدف الآخر، هو محاولة منا لتحديد المسؤولين الرئيسيين عن قرارات الفرغ، وعن الخطاب الذي برر هذه القرارات. وحتى نستكمل بعض الأجزاء الناقصة من الصورة، لجأنا لمصادر خارجية تساعدنا في فهم السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمكننا من تكوين فهم أعمق للطريقة التي نشأ وعمل بها الجهاز.

## نبذة عن السياق السياسي لنشأة جهاز مباحث أمن الدولة

بناءً على ما ورد في الجزء السابق، رأينا أنه من المهم رصد السياق التاريخي الذي نشأ فيه جهاز مباحث أمن الدولة. تحاول الورقة تأمل تطور دور الجهاز ليس كأحد أجهزة الأمن السياسي فقط، بل كأحد فروع السلطة أيضًا، والذي تحركه مصالحه السياسية والاجتماعية. والذي نمت سلطته عبر التاريخ ليصبح جزءًا من شبكة واسعة من الأطراف الفاعلين في تشكيل الحياة السياسية والاجتماعية في مصر. هذه الشبكة بدورها لا تتوافق مصالحها بالضرورة في جميع الأحيان.

مر تشكل جهاز مباحث أمن الدولة بمراحل مختلفة على مدار التاريخ، كانت مرتبطة بنشأة الدولة المصرية الحديثة على يد محمد علي. ولكن ترسخت سلطته وتوسعت مهامه وأجهزته على يد الاحتلال البريطاني لمصر. ففي عام ١٩١٠ أنشئ ما سُميَ بمكتب الخدمة السرية، بعد واقعة اغتيال رئيس الوزراء المصري بطرس باشا غالي أمام وزارة العدل، ثم في ١٩١٣، أنشئ «القسم المخصوص» وكان امتدادًا لمكتب الخدمة السرية، الذي كان له دور كبير في قمع الحركة الوطنية المقاومة للاحتلال. وفي الفترة نفسها أنشئ «القلم المخصوص» والذي كان تحت إدارة إنجليزية كاملة، وكانت ترسل تقاريره إلى المعتمد البريطاني والمندوب السامي ثم إلى الحكومة الإنجليزية في لندن.<sup>٨</sup>

واتخذ تشكيل جهاز مباحث أمن الدولة منحىً جديدًا مع أحداث يوليو ١٩٥٢. حيث لعب جمال عبد الناصر دورًا كبيرًا في إنشاء هيكل مركب لأجهزة الأمن السياسي في مصر، واستعان في ذلك بزكريا محي الدين، والذي يصفه حازم قنديل بأنه كان «مهندس ماكينة الأمن المصري الجديدة»<sup>٩</sup>. يشير قنديل إلى إنه في معظم الأنظمة السلطوية، يُعتقد أن مضاعفة الأجهزة والمكاتب المرتبطة بالأمن توفر تدبيرًا أمنيًا إضافيًا، تُبقي صانع القرار المركزي على علم أكثر من أي فاعل منفرد، كما تسمح له بتطبيق مبدأ «فرق تسد» إذا لزم الأمر. ويضيف أن جمال عبد الناصر قد اتبع هذا النهج في تشكيل أجهزة الأمن السياسي المصري. ووعده الضباط الأحرار بالقضاء على البوليس السري سيء السمعة. إلا أنه لاحقًا أصبحت نيته واضحة في توسيع هذه الهيئة وتوظيفها في مصلحته. كان ناصر قد نجح عبر سيطرته على وزارة الداخلية في أن يرث النظام الذي وصفه البريطانيون بـ «عين المدينة» (City Eye)، وهي النسخة الحديثة من نظام «البصامين» التي وجدت في مصر لمدة قرون. يتكون هذا النظام من شبكة واسعة من المخبين، وهم أشخاص عاديون يبلغون عن أي نشاط مشبوه في مقابل مكافآت متواضعة.

وفي خضم بناء أجهزة أمن نظام يوليو ٥٢، دمج زكريا محي الدين منصبه كوزير مع منصبه كرئيس للمخابرات الحربية، وحول قسم المخصوص القديم، إلى جهاز استخباراتي جديد، بقدرات وصلاحيات موسعة، تحت إشراف ضباط المخابرات الحربية. وسمي هذا الجهاز بـ «إدارة المباحث العامة» (The General Investigations Directorate)، والذي أعيدت تسميته بعد سنة ١٩٧١ باسم جهاز مباحث أمن الدولة في عهد محمد أنور السادات. أعاد زكريا توجيه المخابرات العسكرية نحو الأمن السياسي الداخلي، بمعنى مراقبة المصريين المتمردين بدلًا من التجسس على جيوش البلاد

٨. سارة رمضان، مئة المصري، عماد مبارك، «فريم مستندات أمن الدولة: ما آل إليه أرشيف القمع بعد احتجاجات مارس ٢٠١٨»، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، تحرير: محمد عبد السلام، ٤ مارس ٢٠١٨، ص. ٤٢-٤٠

٩. كتاب حازم قنديل، «جنود، جواسيس ورجال دولة: طريق مصر للثورة» (Soldiers, Spies and Statesmen: Egypt's Road to Revolt)، سيكون مرجع أساسي لهذا القسم من الورقة

الأخرى. ثم اختار حفنة من ضباط المخابرات الحربية لإنشاء أول هيئة للاستخبارات المدنية. وهي المخابرات العامة. كما طُلبَ منه اختيار مجموعة من نقيب الجيش المخلصين وتدريبهم كأفراد أمن وتعيينهم بوحدة الاستخبارات التي يديرها جمال عبد الناصر والتي عُرفت فيما بعد بمكتب معلومات الرئيس (President's Bureau of Information).

من الجدير بالذكر أنه بعد أحداث يوليو ١٩٥٢، كان الرئيس الأول للجمهورية هو محمد نجيب، بينما تولى جمال عبد الناصر منصب وزير الداخلية. كان هناك خلاف بين عبد الناصر ونجيب حول ما الذي يجب أن يحدث بعد استقلال مصر وعزل الملك وتحويلها لجمهورية. رأى محمد نجيب، أن دور الضباط الأحرار يجب أن ينتهي بأقصى سرعة وأنه يجب تأسيس حكم ديمقراطي وطني بقيادة مدنيين. في المقابل، كان جمال عبد الناصر يرى أن الإصلاح يجب أن يحدث من أعلى، ورغب في إقامة نظام شعبي مدعوم من الجيش. وبينما اعتمد نجيب على شعبيته في الشارع، انشغل ناصر بالسيطرة على الأجهزة الأمنية وإعادة بنائها، وبناء منظمات سياسية واضحة لحشد الدعم الشعبي.

## ● تمردان من أجل «الديمقراطية»

سنة ١٩٥٤ بدأت التوترات بين معسكري ناصر ونجيب في التضخم. بدأ مجلس قيادة الثورة في تهميش محمد نجيب، وعندما اشتكى في أحد الاجتماعات في ٢٠ ديسمبر ١٩٥٣ من أن وسائل الإعلام تتجاهل خطبه عمدًا، اتهمه المجلس بأنه يحاول اختطاف الثورة. ثم في ٢٣ فبراير عقد المجلس اجتماعه في مكتب عبد الناصر من دون دعوة نجيب، وعندما أبدى اعتراضه، طُلبَ منه أن يعود لمنزله. وبعد يومين، تقدم محمد نجيب باستقالته قائلاً إن «شرفه العسكري لا يسمح له بأن يكون رئيسًا لدولة مخبرين تديرها زمرة أمنية دربتها ال CIA وأعضاء سابقون في الجستابو». وفور استقالة نجيب، قام رئيس الأركان (Office of the Commander-in-Chief for Political Guidance) ورئيس الحرس الجمهوري باستبدال وحدة الحراسة الموجودة أمام منزل الرئيس بجنود من الكتيبة ١٣ مشاة التابعة لرئيس الأركان. ثم في ٢٦ فبراير، قبل عبد الناصر استقالة نجيب ووضعه تحت الإقامة الجبرية في منزله، وصرح للإعلام بأن نجيب أصبح ديكتاتورًا فاسدًا بشكل لا يحتمل. أثارت هذه الأحداث تمرّدًا في سلاح الفرسان، تبعته مظاهرات شعبية حاشدة. شعر ضباط الفرسان بأن مجلس قيادة الثورة يقوم بإدخال الجيش في السياسة بطريقة غير قابلة للتغيير في المستقبل بدلًا من التأسيس لنظام ديمقراطي. وكان سلاح الفرسان قد شكّل وفدًا مكون من ثمانية ضباط للتفاوض على تسوية سلمية مع مجلس قيادة الثورة في ٢٦ فبراير -قبل إعلان استقالة نجيب- وطرحوا خطة انتقالية مفادها تشكيل حكومة مدنية مؤقتة، برئاسة نجيب، تكتب دستورًا جديدًا وتشرف على عقد انتخابات قبل نهاية العام. وردًا على هذه المطالب، أعرب ناصر ورفاقه عن تخوفهم من أن تطبيق الديمقراطية بهذه السرعة من شأنه إعادة القوى الرجعية للحياة السياسية في مصر. انسحب الوفد من المفاوضات ودعا لاعتصام. طالب الضباط المتمردون بإعادة نجيب إلى منصبه، وحل مجلس قيادة الثورة وإقالة عامر والانتقال الفوري إلى الديمقراطية.

من الجدير بالذكر أنه ما بين ديسمبر ١٩٥٢ ويناير ١٩٥٣، كان قد حدث تمرّدًا آخرًا في سلاح المدفعية، حيث قدم رئيس فريق من السلاح عريضة إلى عبد الناصر يطالبون فيها بإعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة، ليتمتع كل قطاع بتمثيل متساوٍ فيه، وأن ينتخب كل قطاع في الجيش ممثليه في

المجلس. إلا أن ناصر لم يستجب لمطالبهم. وعليه، عقدوا أربع اجتماعات بين ٣٠ ديسمبر و٧ يناير مع بعض الضباط من سلاح المدفعية وآخرين من سلاح الفرسان للتخطيط لانقلاب عسكري على عبد الناصر. وشى أحد ملازمي المدفعية بخطتهم للمخابرات الحربية. وبناءً عليه ألقى زكريا محي الدين القبض على ٣٥ من الضباط، وحُكم على ١٢ منهم بالسجن. بمجرد إلقاء القبض عليهم، التقى خمسمائة ضابط من سلاح المدفعية في مقر خدمتهم وهددوا باستخدام القوة لتحرير زملائهم، ولتهدة الوضع وعدهم زكريا بأنه سيطلق سراح زملائهم بعد أن يقضوا ثلاثة سنوات من عقوبتهم. هنا تجب الإشارة لأن قطاع كبير من سلاح المدفعية كان يتوق لاستئناف الحياة البرلمانية في مصر، مما كان يتطلب عودة الجيش لثكناته العسكرية وتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة. فلقد كانوا يعتقدون أن الهدف مما حدث في يوليو ١٩٥٢ هو عزل الملك وتطهير الأحزاب السياسية من العناصر الفاسدة وإجبار البريطانيين على إخلاء مصر.

عودة لتمرده ٥٤ الخاص بسلاح الفرسان، بدا للحظة أن الصراع على السلطة قد انتهى بخسارة ناصر، ولكن في الحقيقة استطاعت القوى الأمنية الناشئة تغيير مسارات الأحداث. يفسر حازم قنديل ذلك بكون هذه القوى أدركت أن الديمقراطية ستنتهي مساراتهم المهنية الجديدة الواعدة، حيث أشار نجيب لأن الصحافة كانت بالفعل توثق انتهاكات حقوق الإنسان وتطالب بالمحاسبة. كما قال إنه من الطبيعي فقط لضباط الأمن أن يفهموا أن استئناف الحياة الديمقراطية سيعني نهايتهم وأنهم سيحاسبون على ما فعلوه.

ولكن سرعان ما انقلبت الكفة، فلقد تبع الإعلان عن عزل نجيب في ٢٧ فبراير مظاهرات شعبية حاشدة، كان حجم هذه الانتفاضة كبيراً جداً لدرجة أن المساعدين الأمنيين لعبد الناصر أقروا بأن قمعها قد يؤدي لبحر من الدماء. اضطر ناصر تحت هذا الضغط لإعادة نجيب لمنصبه كرئيس للجمهورية وكرئيس لمجلس قيادة الثورة، وبعدها دعا سلاح الفرسان لاجتماع آخر في ٤ مارس ١٩٥٤ وأصروا على انسحاب الجيش من السياسة. ولكن خطة رجال المؤسسات الأمنية كان قد بدأ تنفيذها، فأصدر مجلس قيادة الثورة قرارات ٥ مارس، ومفادها إنشاء جمعية تأسيسية لكتابة الدستور خلال ٣ شهور، ورفع الحظر المفروض على النشاط السياسي، وإنهاء الرقابة على السياسة. لاحقاً، صدرت قرارات ٢٥ مارس التي ألغت القيود المفروضة على أحزاب النظام القديم ومنعت الضباط الأحرار من المشاركة في الانتخابات. كانت هذه القرارات بمثابة دعوة مبطنة لرموز النظام القديم الذي خسروا امتيازاتهم بسبب أحداث ١٩٥٢ للعودة للحياة السياسية مرة أخرى. استقبل ناصر زيارة من معاونيه الأمنيين إبراهيم الطحاوي وأحمد أمين، حيث عرضوا عليه تنظيم إضراب عام بقيادة عمال النقل العام، وفي ٢٧ مارس، أضرب حوالي مليون عامل دعماً لعبد الناصر. وفي اليوم نفسه نقلت هيئة التحرير (the liberation rally) شاحنات محملة بالفلاحين للقاهرة، ورددوا شعارات مناهضة للديمقراطية، واستمر الإضراب والمظاهرات المصاحبة له ثلاثة أيام.

واستطاعت قوات الأمن السيطرة على مفاصل المجتمع. فلقد تحول الأمن إلى المؤسسات العامة، واعتقل ٢٥٢ موظفاً حكومياً مؤيداً للديمقراطية. وكانت تلك مجرد بداية لسلسلة طويلة من الإجراءات تهدف إلى «تطهير» البيروقراطية ووسائل الإعلام من «العناصر الرجعية». في ١٥ أبريل، جرد مجلس قيادة الثورة كل من كان يشغل مناصب عامة قبل ٥٢ من جميع الحقوق السياسية. ثم قام فيما بعد بحل النقابات واتحادات الطلاب. حاصرت شاحنات الشرطة الجامعات، وجند الجهاز الأمني أسانذة وطلاباً للتجسس على زملائهم. بعد أزمة مارس ١٩٥٤، تولى عبد الناصر السيطرة الكاملة كرئيس للوزراء، في حين أن نجيب نادراً ما كان يغادر منزله، وأكد نجيب في مذكراته: «دخلت

مصر الآن عصرًا مظلماً من الظلم والإرهاب». في تأمين «السيطرة الكاملة على القوات المسلحة... [و] تحييد مواقع السلطة السياسية القائمة الأخرى وتدميرها في نهاية المطاف... [و] السيطرة على التعليم والإعلام والنقابات المهنية والنقابات العمالية والهياكل الريفية في الريف والمؤسسات، والإدارة والبيروقراطية، وفي النهاية المجتمع بأسره».

إن ما حدث عام ١٩٥٤ يعتبر لحظة مؤبسة للوضع الذي اكتسبته المؤسسات الأمنية حديثة النشأة حينها، والتي ترسخت قوتها وسلطتها واتخذت أشكالاً ومواقفًا مختلفة مع مرور الوقت. وكما يشير قنديل، نتج ذلك عما بذله ناصر من جهود في إنشاء مؤسسات أمنية من أكثر مساعديه ولاءً والتي مع مرور الوقت أدركت أن مصالحها لم تكن مماثلة لمصالح الجيش، وأن الديمقراطية ستقضي على مساراتهم المهنية حديثة العهد. ولذلك استطاع رجال الأمن التحرك بسرعة وبشكل فعال وكانت النتيجة النهائية استبعاد خيار الديمقراطية المدعوم من الجيش.

### ● بناء تحالف جديد للسلطة في مصر: تأسيس جهاز مباحث أمن الدولة

واجه أنور السادات تحديين أساسيين بعد وصوله للسلطة، عقب وفاة عبد الناصر المفاجئة سنة ١٩٧٠. التحدي الأول كان عدم اعتداد الجيش به، فلقد كان الجيش حريصًا على دخول حرب مع إسرائيل بعدما وعد عبد الناصر بتحرير سيناء. وكان الجيش متخوفًا من عدم امتلاك السادات خبرة الحرب التي قد تدفعه لاختيار السلام مع إسرائيل بدلًا من الحرب، وأنه سيلجأ للتفاوض مع أمريكا حيث إنها الدولة الوحيدة القادرة على الضغط على إسرائيل. ويمثل التحدي الثاني مراكز القوى الثلاثة التي خلّفها جمال عبد الناصر بعد وفاته. والتي عُدت أقطابًا أمنية بصدد شحذ قوتها، حيث أدى موت ناصر المفاجئ لإدراك هذه المراكز حاجتها للعثور على ترتيب جديد لتوازن القوى فيما بينها. تكمن هذه المراكز في: مسؤول المخابرات، علي صبري، الذي سيطر على الاتحاد الاشتراكي العربي الحاكم. وشعراوي جمعة، الذي كان وزيرًا للداخلية ورئيس منظمة الطليعة السرية في الاتحاد العربي الاشتراكي. وسامي شرف، الذي ترأس مكتب إعلام الرئيس. على الرغم من أن التنظيمات التي سيطر عليها الأول والثاني كانت أكبر بكثير من تلك التي يسيطر عليها شرف، فقد استكمل الأخير قوته التنظيمية بحلفاء مهمين: كان قريبه محمد فوزي وزيرًا للحرب، وكان مساعده في مكتب التحقيقات الفيدرالية أحمد كامل مديرًا لجهاز المخابرات العامة.

استطاع أنور السادات التخلص من مراكز القوى الثلاثة. وسعى لبناء تحالف سلطة جديد ينقل فيه مسؤولية السيطرة الداخلية من يد الجيش إلى الشرطة، مما تطلب إعادة تنظيم المجتمع الأمني في مصر، وهي العملية التي كان قد بدأها عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧. وبناءً على طلب السادات، تولى أشرف مروان عملية تفكيك مكتب الرئيس للمعلومات. فقد رأى السادات أن وجود جهاز استخبارات قريب جدًا من الرئيس بإمكانه أن يلعب دورًا خطيرًا ويقوم بحجب المعلومات عنه. ولذلك حوّل لمكتب معلومات يعد ملخصات رئاسية تعتمد على الصحف والمذكرات الصادرة من الوكالات الحكومية.

الخطوة التالية كانت تعزيز قوة وزارة الداخلية. توسعت الوزارة بشكل كبير مع أكثر من اثنتي عشرة إدارة متخصصة جديدة، يرأس كل منها نائب وزير، من أجل إعفاء الوزير ودائرة المباحث العامة من الأنشطة الشرطية غير السياسية. ثم أصدر مرسومًا بإعادة هيكلة كبيرة لدائرة المباحث العامة،

والتي شملت التخلص من الضباط المشتبه في ولائهم، وكذلك أولئك الذين لديهم خلفية عسكرية، وإعادة تركيز جهود الوكالة حصرياً على مواجهة التمرد السياسي، بدلاً من تقسيم جهودها بين التمرد السياسي ومكافحة الجريمة المنظمة. في هذه الأثناء تم تأسيس جهاز مباحث أمن الدولة. يشير حازم قنديل إلى أن انتصار السادات على خصومه السياسيين مهد الطريق لصعود الدولة البوليسية في مصر تحت إشراف وزارة الداخلية التي كانت تتطور بسرعة هي وجهازها الرئيسي للتجسس: مباحث أمن الدولة.

مع تحييد الجيش عن السياسة، اعتمد السادات على الأجهزة الأمنية والسياسية للسيطرة على الشعب، ولكنه كان مهتمًا بالعثور على داعم قوي يضمن استقرار النظام في مصر. أصر عبد الناصر على استقلال مصر، ورفض خيار أن يكون عميلًا لإحدى القوى العالمية، فلقد كان هدفه بناء قوة إقليمية، وإدارة العلاقات الاستراتيجية بطريقة تمكنه من لعب دورًا رئيسيًا في السياسة العالمية أيضًا. ومن هنا نمت الحاجة لتكوين قوة عسكرية ضخمة قادرة على عرض القوة عبر دول العالم النامي. يستطرد حازم قنديل قائلاً إنه في الوقت الذي وصل فيه السادات للسلطة أصبح من الواضح أن التكلفة السياسية الناتجة عن تمكين الجيش هي تكلفة عالية. ولذلك عاد السادات للخيار الذي رفضه عبد الناصر؛ وهو أن يصبح تابعًا لواحدة من القوى العظمى، وقد اختار السادات الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأنه بحلول منتصف السبعينات أصبح من الواضح أن الاتحاد السوفييتي لن يستطيع اللحاق بالغرب، فكان قد بدأ ظهور عالم أحادي القطب.

استبدال الجيش بالولايات المتحدة الأمريكية كان انعكاسًا لاستراتيجية إعادة تشكيل تحالف حكم السادات. فعلى عكس الجيش، قدمت الولايات المتحدة دعمًا مستقرًا مع بعض الشروط: السلام مع إسرائيل، والتخلي عن الدور الريادي في توحيد قوة العرب، المساهمة في الحرب على الشيوعية «والإسلام السياسي فيما بعد»، وتحرير الاقتصاد أمام المستثمرين الأجانب. لم تُعرض أي من هذه المطالب نظام السادات للخطر. بل كانت تجنبه المواجهات العسكرية المستقبلية مع إسرائيل. وكذلك تمكنه من الانسحاب من فوضى السياسة العربية، وتضمن له الاستقرار الداخلي، وتستكمل جهود محاربة الشيوعية في الخارج الجهود المبذولة لتقويض اليساريين في الداخل.

أدرك السادات أيضًا أنه بحاجة لبناء نخبة سياسية جديدة. رأى السادات أن مكونات الاتحاد الاشتراكي، الذي كان قد ورثه عن جمال عبد الناصر لا تصلح لتقديم الدعم الذي يضمن استقرار التحالف السياسي الجديد، حيث اعتمدت مكونات الاتحاد الاشتراكي على موظفي الدولة «أي كوادر الحزب والبيروقراطيين والعاملين في القطاع العام» ومالكي العقارات المتوسطين الذين بمقدورهم حشد الأصوات في مواقعهم ومناطقهم أو تنظيم مسيرات ومظاهرات مؤيدة للنظام، لا أكثر. ولكن الحزب الحاكم كان يحتاج إلى قاعدة اجتماعية نشطة، مصالحتها مرتبطة بشكل مباشر بمصالح الحزب، ومستعدة للقتال من أجله إذا اقتضى الأمر. علم السادات أن الانفتاح الاقتصادي أحد الشروط الأمريكية غير القابلة للتفاوض، ولأن معارضة السادات كانت من اليسار فأصبح التوجه اليميني هو المسار المنطقي لاتخاذ، وبناءً على ذلك اتجه إلى صناعة طبقة من الرأسماليين، أصبحت مجموعة مصالح قوية ومهيمنة ولها مصلحة مباشرة في إبقاء النظام.

و في هذا السياق، كان دور الأمن المصري يتمحور حول القضاء على المنافسين السياسيين المحليين. وعلى هذا الأساس أسس الحزب الوطني الديمقراطي، والذي كان ينعم بقوة كبيرة سياسيًا واقتصاديًا. كما كان يعمل تحت حماية وزارة الداخلية، التي كانت تفحص المتقدمين لعضوية الحزب ورجال الأعمال الصاعدين وتقمع العناصر المناهضة والمعارضة للحزب الوطني

في الجامعات والمصانع والقرى، وتُزوّر الانتخابات البرلمانية والطلابية والنقابية لضمان حصول الحزب الوطني على الأغلبية.

وضعت مظاهرات الخبز، التي اندلعت في يناير ١٩٧٧، السادات أمام حقيقة أن تحييد الجيش يتطلب عسكرة الشرطة. فلقد اندلعت المظاهرات -الأكثر عنفًا منذ ١٩٥٢- اعتراضًا على غلاء أسعار السلع الأساسية الذي نتج عن سياسات الانفتاح التي انتهجها السادات. وفي هذه الأحداث كانت الشرطة غير مجهزة من أجل السيطرة على حركة الجماهير في الشارع، وبناءً على ذلك اضطر السادات لاستدعاء الجيش، وحينها رفض وزير الحربية التدخل إلا بشرط رجوع السادات عن قراراته التي أدت لغلاء الأسعار. وبالفعل ألغى السادات قراراته واستطاع الجيش أن يسيطر على الشارع. وكانت التكلفة مقتل ١٦٠ وإصابة ٨٠٠ واعتقال ٥٠٠ مواطن. بعد هذه الأحداث وهذا الإدراك، وضعت وزارة الداخلية «خطة الـ ١٠٠» والتي ترسم وتحدد الطريقة التي ستسيطر بها الدولة على الشارع في حالة اندلاع ثورة شعبية.

أسس تحالف حكم السادات للنظام الذي هيمن على حياة المصريين على مدار ثلاثين عامًا من حكم مبارك، بكل ما فيه من التدهور للأوضاع الاقتصادية المتجسد في ارتفاع الأسعار وخصخصة القطاع العام وغيرها من الأوضاع الاقتصادية التي دفعت الجماهير للخروج إلى الشوارع في ثورة الخامس والعشرين من يناير. كما كان المنشئ الرئيسي لطبقة الرأسماليين الجدد الذين زادت سلطتهم وامتيازاتهم وتمكنوا من السيطرة الكاملة على الحياة السياسية أيضًا أثناء حكم مبارك. وبالتوازي مع كل ذلك، توحش جهاز مباحث أمن الدولة الذي كان يلعب دورًا حيويًا للحفاظ على النظام الحاكم وعلى امتيازات مكوناته بما فيها الجهاز نفسه.

جاءت أحداث قضية فرم المستندات في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، بعد الإطاحة برأس النظام المتمثل في الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، الذي تنحى عن منصبه يوم ١١ فبراير ٢٠١١. وتولى بعده المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد. بدأت تدخلات المجلس العسكري في الشارع المصري أثناء الثمانية عشر يومًا للثورة المصرية. عندما انهارت قوات الداخلية وتمكنت الجماهير من فرض سيطرتها على الشوارع. حينها قام المجلس العسكري بإنزال قوات من الجيش لتأمين البلاد وللقيام بالأعمال المنوطة في الأصل بوزارة الداخلية. رددت الجماهير هتافات «الجيش والشعب إيد واحدة». وصدق الكثيرون أن الجيش قد انحاز لمطالبهم. تقدمت محاسبة رموز النظام السابق، وتقديمتهم جميعًا لمحاكمة عادلة وشفافة من أجل محاسبتهم ومساءلتهم عن الجرائم التي ارتكبت بحق المواطنين، سواءً كانت هذه الجرائم انتهاكات على مستوى الحقوق المدنية والسياسية، أو على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كان موضوع المساءلة والمحاسبة أحد الموضوعات التي تصدرت هتافات وشعارات الجماهير المصرية التي تحركت في الشوارع أيام الثورة.

ظل موضوع العدالة الانتقالية، وكيفية إرساء ميكانيزمات وآليات على المستوى الوطني، تسمح باستبيان الحقيقة حول الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب المصري طوال أعوام حكم محمد حسني مبارك، موضوعًا يشغل النشاط السياسي ومنظمات المجتمع المدني المصرية والدولية. فعلى سبيل المثال وثقت ريم أبو الفضل في ورقتها «إلى ما بعد العدالة الانتقالية التقليدية: ثورة مصر ٢٠١١ وغياب الإرادة السياسية» ([Beyond Conventional Transitional Justice: Egypt ٢٠١١ Revolution](#)) استضافة القاهرة لمؤتمرين رئيسيين بهذا الصدد، في أكتوبر ونوفمبر ٢٠١١. نظم المؤتمر الأول مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS) بالتعاون مع المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ)، ونظم المؤتمر الثاني المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع شركاء مصريين. جمع المؤتمران خبراء قانونيين ونشطاء من المجتمع المدني وسياسيين فاعلين على الأرض لمناقشة الآليات الأساسية للعدالة الانتقالية مثل: المحاكمات، والتعويضات، وتقصي الحقيقة، والإصلاح المؤسسي.<sup>١</sup>

ربما كانت المدة الزمنية ما بين عقد هذين المؤتمرين وتنحي محمد حسني مبارك عن الرئاسة، مؤشرًا في حد ذاته لمدى عدم جدية تعامل السلطة في مصر في المرحلة الانتقالية، التي كانت بقيادة المجلس العسكري، مع ملف العدالة الانتقالية. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر أنه في ٩ فبراير ٢٠١١، وقع أحمد شفيق، رئيس الوزراء الأسبق، القرار رقم ٢٩٤ لتشكيل «لجنة تحقيق وتقصي حقائق بشأن الانتفاضة الشبابية» والتي تغير اسمها فيما بعد ليصبح «اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق في شأن أحداث ثورة ٢٥ يناير»<sup>٢</sup>. اقتصر أعمال اللجنة على «تقصي الحقائق بشأن

١. Reem Abu-El-Fadl, "Beyond Conventional Transitional Justice: Egypt's 2011 Revolution and the Absence of Political Will", *The International Journal of Transitional Justice*, Vol. 6, 2012, p. 318-319

٢. منظمة العفو الدولية، «مصر تنتفض: أعمال القتل والتعذيب خلال ثورة ٢٥ يناير» رقم الوثيقة: MDE/٢٧/٢٠١١، ص. ٨٩

الممارسات غير المشروعة» التي وقعت في الفترة ما بين ٢٥ يناير وحتى ٩ فبراير ٢٠١١<sup>١٢</sup>. انتهت اللجنة من أعمالها في ١٤ إبريل ٢٠١١، وعقدت مؤتمرًا صحفيًا للإعلان عما توصلت إليه.

ويشير تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في مايو ٢٠١١ بعنوان «[مصر تنتفض: أعمال القتل والتعذيب خلال ثورة ٢٥ يناير](#)»، أن اللجنة قد حاجت بإلقاء مسؤولية الاستخدام المفرط للقوة أثناء المظاهرات على رئيس الداخلية الأسبق فقط، حبيب العادلي، حيث أن ذلك الاستخدام المفرط للقوة قد حدث بناءً على تعليمات مباشرة منه. وعلقت منظمة العفو الدولية على ذلك قائلة إن: «لجنة التحقيق لم تنظر في الظروف الخاصة لكل حادثة قتل على حدة، بما في ذلك من أصدروا الأوامر وعلى أية أسس... [و] لم تنظر اللجنة في الخطوات التي اتخذها الموظفون المكلفون بتنفيذ القانون لدى استخدامهم القوة»<sup>١٣</sup>. بالإضافة لذلك، شكل المجلس القومي لحقوق الإنسان بدوره لجنة تقصي حقائق منفصلة للبت فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت أثناء الثورة، وتفحصت اللجنة الانتهاكات التي جرت في الفترة ما بين ٢٥ يناير وحتى ١١ فبراير ٢٠١١، وأطلقت اللجنة النائب العام والمجلس الأعلى للقوات المسلحة على ما توصلت إليه من نتائج في ٢١ مارس ٢٠١١، وأعلنت نتائجها على الملأ يوم ٢٣ فبراير ٢٠١١، كما دعت السلطات لمتابعة التحقيقات القضائية وجبر الضرر الذي لحق بالضحايا<sup>١٤</sup>.

اقتصرت أعمال لجان تقصي الحقائق<sup>١٥</sup>، التي سُكِّلت أثناء وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، على تقصي الحقائق فيما يتعلق بأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت أثناء وبعد الثورة فقط. ولكنها تجاهلت تمامًا ما قد يعد أحد ركائز أي عملية عدالة انتقالية حقيقية، وهو تقصي حقائق ما حدث أثناء ثلاثون عامًا من حكم محمد حسني مبارك. والتي كان من شأنها السماح بالاعتراف بأخطاء الماضي، وتسليط الضوء على الميكانيزمات التي أدت لارتكاب جرائم على نطاق واسع وبطريقة ممنهجة في حق الشعب المصري. الأمر الذي كان من شأنه:

- ١. تيسير عملية عقاب المسؤولين.
- ٢. فهم طبيعة الإصلاحات الهيكلية اللازمة من أجل تيسير عملية التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية.
- ٣. التأسيس لجبر ضرر الأشخاص المتضررين من عمليات الاعتقال خارج إطار القانون، والتعذيب والإخفاء القسري وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.

في الوقت ذاته، اتخذت عملية محاسبة ومساءلة الرئيس الأسبق ونجليه ووزير داخلته وآخرين من الوزراء في قضايا قتل المتظاهرين والإضرار بالمال العام منى قضائيًا. ففي الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠١١ أصدر النائب العام، عبد المجيد محمود، قرارًا بتجميد أموال أمين التنظيم السابق للحزب

١٢. المصدر السابق

١٣. المصدر السابق، ص. ٩٠.

١٤. المصدر السابق، ص. ٩٠-٩١.

١٥. لمعرفة المزيد حول لجان تقصي الحقائق التي سُكِّلت في الفترة ما بين ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى نوفمبر ٢٠١٣، برجاء الاطلاع على ورقة تحليل السياسات الصادرة عن مؤسسة حرية الفكر والتعبير بعنوان «[الحق في معرفة الحقيقة وانتهاكات حقوق الإنسان: لجان تقصي حقائق بلا حقيقة](#)».

الوطني أحمد عز ووزراء الإسكان والسياحة والتجارة والداخلية<sup>١٦</sup>. كما تواصل مع الأجهزة والجهات الرقابية والأمنية المختلفة لتقديم ما لديهم من أدلة وتقارير موثقة حول وقائع قتل المتظاهرين والفساد المالي التي أوردتها البلاغات ضد مبارك ونجليه<sup>١٧</sup>. وفي ٢٨ فبراير ٢٠١١، قررت النيابة العامة التحفظ على أموال مبارك وأسرته داخل مصر، ومنعهم من السفر في ضوء التحقيقات الجارية فيما يتعلق بعدوانهم على المال العام<sup>١٨</sup>. جاء ذلك القرار في أعقاب عودة الجماهير المصرية لميدان التحرير يومي ٢٥ فبراير و٣ مارس على التوالي، مطالبين باستقالة وزارة أحمد شفيق، وحل جهاز مباحث أمن الدولة والإفراج عن المعتقلين السياسيين وملاحقة رموز الفساد ومعاينة المسؤولين عن قتل وإصابة المتظاهرين أثناء الثورة<sup>١٩</sup>.

لم يكن المنحى القضائي الذي اتخذته عملية محاسبة رموز نظام مبارك منجى مُرضياً، بل إنه اتسم بالتخاذل والتباطؤ على أحسن تقدير. فبالإضافة إلى امتناع النائب العام عن فتح تحقيقات في ادعاءات جديّة مرتبطة بالتعذيب قبل وأثناء وبعد الثورة<sup>٢٠</sup>، تأجلت أولى جلسات محاكمة مبارك حتى ٤ أغسطس ٢٠١١، والتي أتت بعد اعتصام دام منذ ٨ يوليو وحتى أول أغسطس في ميدان التحرير<sup>٢١</sup>.

يصف زياد عبد التواب في ورقته «أزمة العدالة الانتقالية اللاحقة على الربيع العربي: مصر كنموذج» (The Crisis of Transitional Justice Following the Arab Spring: Egypt as a Model)، الطريقة التي استخدمت بها محاكمة مبارك ومعاونيه، باعتبارها «غطاءً للتردد الواضح في محاسبة أي مسؤول رسمي أو فرد من قوات الأمن على جرائم الماضي»<sup>٢٢</sup>. ويستطرد شارحاً أن الحكومات المتتالية التي أتت بعد الثورة قد استخدمت نفس الهيكل القضائي الذي كان قائماً طوال عهد مبارك، في محاكمة مبارك و١٥٠ من معاونيه، وأن ذلك الهيكل القضائي قد وُجّهت انتقادات عدة طوال سنوات حكم مبارك بسبب عدم استقلاليته عن السلطة التنفيذية وعن جهاز الأمن الوطني-المقصود جهاز مباحث أمن الدولة- كما قوبلت المطالبات العديدة بإصلاح النظام القضائي لضمان استقلاليته وضمان نزاهة الإجراءات المتخذة من خلاله بالتجاهل من المجلس العسكري، والبرلمان الذي تشكلت أغلبيته من حزب الحرية والعدالة والرئيس الأسبق محمد مرسي بعدها<sup>٢٣</sup>. كذلك قوبلت المطالبات المتعددة بتشكيل لجان تقصي حقائق، وإرساء ميكانيزمات أخرى غير قضائية مرتبطة بتفعيل عملية العدالة الانتقالية، بالتجاهل تارة وبالتفريغ من معناها تارة أخرى<sup>٢٤</sup>.

١٦. راديو سوا، «نيابة أمن الدولة المصرية تحقق في اتهامات بالفساد وتقارير عن ثورة مبارك تعطي زخماً للاحتجاجات الشعبية»، ٩ فبراير ٢٠١١، استرجع بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢١

١٧. أخبار اليوم، «تواريخ مهمة في محاكمة الرئيس المخلوع حسني مبارك»، ١١ مايو ٢٠١٣، استرجع بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢١

١٨. المصدر السابق

١٩. منشورات قانونية، «تقرير لجنة تقصي الحقائق عن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١»، صدر بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٣، ص. ١٠، استرجع بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢١

٢٠. Ziad Abdel-Tawab, "The Crisis of Transitional Justice Following the Arab Spring: Egypt as a Model", CIHRS, p.98

٢١. Reem Abu-El-Fadl, "Beyond Conventional Transitional Justice: Egypt's 2011 Revolution and the Absence of Political Will", The International Journal of Transitional Justice, Vol. 6, 2012, p. 324

٢٢. Ziad Abdel-Tawab, "The Crisis of Transitional Justice Following the Arab Spring: Egypt as a Model", CIHRS, p.97

٢٣. المصدر السابق، ص. ٩٩

٢٤. المصدر السابق

وفي هذا السياق، يمكننا رؤية قضية فرم المستندات، بكل الأحداث التي شملتها من محاولة لمحو أي آثار لانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، التي ارتُكبت من جهاز مباحث أمن الدولة طوال ثلاثين عامًا من حكم محمد حسني مبارك، كقضية مرتبطة بشكل مباشر بحقوق عدة:

١. الحق في معرفة الحقيقة.
٢. الحق في التعويض وجبر ضرر الأشخاص الذين تعرضوا لمثل تلك الانتهاكات.
٣. الحق في تداول المعلومات.
٤. الحق في محاسبة المسؤولين عن تنفيذ تلك الجرائم، باختلاف مقدار مسئوليتهم.

بالمثل يمكننا رؤية مقاومة محاولة محو دلائل الانتهاكات، من الجماهير التي اقتحمت مباني الجهاز على مستوى عدة محافظات، كجزء لا يتجزأ من رغبة الجماهير في الإبقاء على الحقيقة، التي علمها الجميع حول الدور الذي لعبه جهاز مباحث أمن الدولة، في إرساء التخويف والقمع كأحد دعائم استمرارية نظام حكم حسني مبارك البولييسي. ويمكننا رؤية حركة الجماهير حينها كخطوة استباقية، فهمت بشكل تلقائي أن طمس الحقيقة وما يترتب عليه من إفلات المجرمين من العقاب أول خطوة في موت حلمهم بالتغيير الحقيقي.

يقول علي الرجال في ورقته «خطأ الثورة المصرية الفادح» ([The Egyptian Revolution's Fatal Mistake](#))، إن الرؤية السائدة تاريخياً عن جهاز مباحث أمن الدولة، والتي بدأت في الثمانينيات ثم أصبحت أكثر رسوخاً وتفصيلاً في التسعينيات وفي الألفية الجديدة، تعتبره جهازاً للقمع السياسي والتعذيب؛ وبينما يُعد هذا التوصيف حقيقياً بنسبة كبيرة، إلا أنه يغفل الدور الذي تلعبه الدولة البوليسية في مصر بشكل فعال في تشكيل المجتمع المصري على جميع مستوياته، [الاجتماعي منها والسياسي]. ويستطرد قائلاً إن هذا التناول للدولة البوليسية في مصر قد حال دون فهمنا طبيعة الدور البنائي (Constructive role) الذي تلعبه مؤسسات الدولة البوليسية وأسسها ووظائفه الاجتماعية باعتبارها اللاعب الرئيسي للإدارة اليومية (Daily Governance) في مصر.<sup>٢٥</sup>

رأينا في بعض محاضر المعاينة الموجودة في أوراق القضية صدقاً لهذا الطرح. فبالرغم من عدم ورود تفاصيل محتوى المستندات التي عثرت عليها النيابة العامة أثناء معاينتها لمقرات الجهاز في محافظات الجمهورية المختلفة في التحقيقات، نجد في أحد المحاضر<sup>٢٦</sup> على سبيل المثال أن النيابة قد عثرت على ملفات متنوعة أحدهم يحتوي على أسماء الكنائس الموجودة بمحافظة الشرقية، وكشف بالشخصيات الهامة بالمحافظة تشمل: المحافظ - سكرتير عام المحافظة - رئيس المحكمة الابتدائية - المحامي العام لنيابة شمال الزقازيق - المحامي العام لنيابة جنوب الزقازيق - رئيس المخابرات الحربية - مدير الأمن - مساعدي مدير الأمن - ملف مكتوب عليه الكنيسة الإنجيلية بالزقازيق - كشف بيان أعضاء مجلس الشعب. كما عثرت النيابة على لافئات مكتوب عليها: العربي - الأجنبي - التنظيمات - الشيوعي - كتب دينية مسيحية وإسلامية - كشف مدون عليه مجموعة الأحزاب والتنظيمات - قسم الفكر والإعلام - قسم استطلاع الرأي - قسم النشاط العربي - النشاط المتطرف والطائفي - النشاط الإخواني - قسم النقابات. وفي محضر آخر<sup>٢٧</sup>، عثرت النيابة على مجموعة من الملفات مكتوب على كل منها طبيعة المستندات التي يحتويها: النشاط الطائفي بالكنائس الأرثوذكسية - المعتقلين - الأوقاف - الجمعيات الخيرية الإسلامية - النقابات - تعليمات أرشيف عموم المحافظة. كما عثرت على بعض النماذج المصورة لنتيجة الثانوية العامة، عبارة عن سجلات صفراء اللون وسجلات عليها النتيجة النهائية للثانوية العامة قطاع أسيوط وسجلات مدون عليها: الموظفون بجامعة أسيوط وعمال الخدمات المعاونة وأعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط.

تعكس هذه العناوين السابقة نطاق المعلومات التي اهتم جهاز مباحث أمن الدولة برصدها. كما تعكس الطريقة التي رأت بها السلطة الأمنية المجتمع المصري. ففي هذه العناوين نرى حصراً وتصنيفاً ليس فقط للأشخاص أصحاب المناصب العليا في نطاق المحافظة المعنية، ولكن أيضاً لطبيعة الأنشطة التي يقوم بها المواطنون العاديون، المسيسون منهم وغير المسيسين، سواءً كانت أنشطة سياسية، أو اجتماعية، أو دينية، أو مهنية، والتي يسهل من خلالها تصنيف المواطنين أنفسهم، وفهم تركيبتهم، وفهم العوامل التي تُشكل طريقتهم في الحياة. يوضح هذا الحصر والتصنيف تعامل جهاز مباحث أمن الدولة مع المواطنين، وكأن الجهاز يرسم خريطة

<sup>٢٥</sup> (Aly El Raggal, "The Egyptian Revolution's Fatal Mistake", Middle East Report 291 (Summer 2019).

<sup>٢٦</sup> محضر معاينة مقر مباحث أمن الدولة بالشرقية، نيابة جنوب الزقازيق الكلية، بتاريخ ٦ مارس ٢٠١١، ص. ١٢٨٣-١٢٨٦ من أوراق القضية

<sup>٢٧</sup> محضر معاينة مقر مباحث أمن الدولة بأسيوط، نيابة جنوب أسيوط الكلية، بتاريخ ٦ مارس ٢٠١١، ص. ١٧٠٢-١٧٠٤ من أوراق القضية

للسكان ليتمكن من وضعهم فردًا فردًا في خانات فئات محددة، ويحدد توقعاته فيما يتعلق بدرجة «خطورتهم». ليس فقط على النظام السياسي، ولكن أيضًا على النظام الاجتماعي بمكوناته المختلفة سواءً الدينية أو المهنية أو غيرها. فعملية جمع تلك المعلومات جزءًا من عملية أوسع يُدار فيها المجتمع المصري من قبل الأجهزة الأمنية، بطريقة تحافظ على التراتيبات الاجتماعية (الطبقية والطائفية والجنديرية... إلخ) المترسخة بالفعل. بحيث يُبقي من هم في السلطة على امتيازاتهم، ويظل المواطنون العاديون في مواقعهم الاجتماعية التي لا تتحسن. وفي الوقت ذاته يظلون مكبلين بتهديدات الاعتقال والإخفاء والتعذيب إذا ما فكروا في الاعتراض على الظلم الذي يتعرضون له اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا. هذه الطريقة في الإدارة تعكس رؤية جهاز مباحث أمن الدولة للمواطنين باعتبارهم مادة للتحكم والسيطرة فقط. مما يجرد المواطنين من إنسانيتهم، ويحولهم لـ «أشياء» تعمل وتنتج وتُسْتَعْل وتُقَمَع وفي النهاية يسيطر عليهم.

وإذا اتخذنا العلاقات الطائفية كمثال للطريقة التي لعبت بها مباحث أمن الدولة دورًا في استدامة التراتيبات الاجتماعية بين الأغلبية المسلمة السنية والأقليات الدينية في مصر، سنجد أن التعاملات الأمنية مع الأشخاص الذين ينتمون لديانات أو معتقدات غير تلك التي تعتنقها الغالبية المسلمة السنية في مصر، تتسم بمجموعة من الأنماط:

أولاً: التهيب والتقيد. فعلى سبيل تُرهب هذه الفئات من ممارسة أنشطة دينية معينة أو من الإعلان عن معتقداتهم وممارساتهم الدينية، وتبدأ العواقب من الاحتجاز لفترات وحتى الإحالة للمحاكمة بتهم متنوعة. وثانياً: تأكيداً دائماً على الاشتباه بوجود علاقات بين هذه الفئات وبين عناصر خارجية تضر «الأمن القومي»، سواءً باستغلال العلاقات الدينية العابرة للحدود (مثل الشيعة وعلاقتهم بالمراجع الدينية في إيران) أو بسبب صلات وأنشطة وعلاقات بالمجتمع المدني (النشطاء الملحدون واللادينيين وعلاقتهم بجهات غربية إعلامية أو حقوقية على سبيل المثال). عادةً ما تكون هذه الاتهامات غير مبنية على أدلة وشواهد، بل إنها مستمدة من تصورات تنميطيه تبرز هذه الفئات باعتبارها عناصر دخيلة على المجتمع المصري ولنقل شعور لهم بأن أفكارهم وممارساتهم غير مرحب بها. وأحياناً يقترن التهيب بوهم الحماية، بمعنى أن تقوم الأجهزة الأمنية بالتأكيد على رسالة لهذه الفئات بأن الأجهزة الأمنية تقيد أنشطتهم بهدف حمايتهم من المجتمع أو من العناصر المتطرفة الموجودة فيه، وبالتالي يُصدر بقائهم تحت الوصاية الأمنية باعتباره السبيل الوحيد للتعايش في المجتمع. [يرسخ هذا الخطاب أيضاً فكرة أن هذه الفئات هي فئات «دخيلة» على المجتمع وأن وجودها غير طبيعي وغير مقبول].

بالإضافة إلى ما سبق، هناك ممارسة مستمرة من أجهزة الدولة بخصوص أي مطالب فردية أو جماعية ترفعها هذه الفئات (الأقليات الدينية، الجماعات الاثنية المختلفة، وغيرهم) حيث تحيل هذه الجهات هذه المطالب على الجهاز الأمني، ما يجعلهم دائماً تحت وطأة موافقة أو رفض الأجهزة الأمنية على مطالباتهم أو أسلوب المطالبة. عادةً ما تكون مخالفة التعليمات الأمنية لها تبعات عقابية من الأمن. تتدرج هذه التبعات في الحدة. وتبدأ من غلق بعض أماكن الاجتماع أو الأمر بوقف تجمعات صغيرة في أماكن خاصة، مروراً بغلق بعض مقرات الجمعيات التي تتواجد وتعمل هذه الفئات من خلالها، سواءً بأوامر شفوية أو بممارسات إدارية متعسفة. وأحياناً يقترن التعسف الإداري باتهامات تحال للمحاكمة بخصوص تداول مطبوعات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتصل إلى اتهامات بازديان الأديان أو تهمة تشكيل تنظيم على خلاف القانون.

في حالات العنف الطائفي ضد المسيحيين، يميل التعامل الأمني لتجنب اللجوء للقضاء والمحاسبة الجنائية للمعتدين. ويدفع الجهاز باتجاه حل النزاع من خلال الجلسات العرفية، والتي لا تراعى فيها العدالة أو المحاسبة بقدر ما يراعى أحياناً التوازن الطائفي. فعلى سبيل المثال إذا وقع حادث عنف طائفي من جانب مسلمين ضد مسيحيين في حي أو قرية أعقبه اشتباكات بين الطرفين، تلقي الأجهزة الأمنية بالقبض على عدد متساوٍ من المسيحيين والمسلمين. يمكن ذلك الإجراء الأجهزة الأمنية من الضغط باتجاه عمل تسوية والقبول بالجلسات العرفية. مع تبرير ذلك بحياد الأجهزة الأمنية بين الطرفين وعدد المحتجزين من الطرفين متساوٍ. وعادة ما يتم احتجاز أفراد لا علاقة لهم بالأحداث لاستكمال هذا الشكل المصطنع من الحياد. وفي أحيانٍ أخرى يظهر ميل ممثلي الأجهزة الأمنية للتساهل مع بعض المعتدين من طرف الأغلبية المسلمين استجابة لموازن القوى الطائفية والسياسية والعائلية التي تصب في صالحهم والتعامل بحدة مع المسيحيين. ويحدث ذلك بشكل أكثر حدة إذا كانت واقعة العنف مترتبة على مخالفة المسيحيين لتعليمات الأمن، مثل محاولة التجمع والصلاة في مكان غير مرخص رسمياً ككنيسة، أو في حالة الشروع في بناء كنيسة، أو مبانٍ ملحقة بها في حالة خلو الحي أو القرية من كنيسة مرخصة، أو تأخر صدور الترخيص لسنوات.<sup>٢٨</sup>

وفي سياق رؤية الجهاز لعموم السكان وطريقة تعامله معهم، تجب الإشارة في المقابل للرؤية التي طرحت من خلالها الجماهير المصرية موضوع العدالة الانتقالية في مصر. وهو ما شرحتة ريم أبو الفضل باستفاضة في ورقتها السابق ذكرها. وتحدثت عن اهتمام الجماهير المصرية التي شاركت في الثورة بجوانب غير مشمولة بآليات وإجراءات العدالة الانتقالية التقليدية، من ضمن هذه الجوانب موضوع العدالة الاجتماعية، وما يتخللها من محاسبة المسؤولين عن إفقار الشعب المصري ونهبه على مدار سنوات حكم محمد حسني مبارك. الحكم الذي كانت تعززه ميكانيزمات رأسمالية المحسوبية (Crony capitalism)، التي كانت بدورها قادرة على الاستمرار والوجود من خلال تزواج السلطة بالمال بين الأشخاص أصحاب السلطة في الحزب الوطني الحاكم ورجال الأعمال والوزراء وأعضاء مجلس الشعب المحصنين. بالإضافة إلى عمليات إدماج مصر في النظام النيوليبرالي العالمي، والتي اتخذ محمد حسني مبارك خطوات جادة فيها، ما أدى إلى تقليل قيمة الأجور وزيادة عدم الأمان الوظيفي وزيادة فجوات اللامساواة وحصار التنظيمات العمالية والنقابية.<sup>٢٩</sup>

كان الرابط بين قضايا العدالة الاجتماعية ومباحث أمن الدولة حاضراً في أحد المقاطع المصورة الموجودة على [أرشيف ٨٥٨](#). يظهر هذا المقطع اقتحام مبنى مباحث أمن الدولة بمدينة نصر، وفي لقطة ما يدخل المصور إلى غرفة واسعة، يفتح منها أبواباً تؤدي لأبواب أخرى، تحتوي على أثاث فارغ ونجف، ويتخلل المقطع المصور صوت أحد المقتحمين يقول: «يا خبر أبيض على فلوسنا يا جدعان» ويقول آخر: «قصر.. شايف القصر بتاعهم؟ أموال الشعب دي إيه!».

بعد فهم الطريقة التي كان يعمل بها جهاز أمن الدولة، يمكننا رؤية أحداث اقتحام مباني مباحث أمن الدولة على مستوى محافظات عدة كتجسيد لقلب موازين القوة التي كانت مستقرة وثابتة على مدار ثلاثين عامًا وأكثر. ولأول مرة شعر المواطنون أنه في مقدرتهم محاسبة الضباط على الجرائم التي

٢٨. بحسب باحث مهتم بالمجال الديني في مصر، والذي عقدنا معه مقابلة هاتفية يوم الثلاثاء ١٦ مارس ٢٠٢١. وقد فضل عدم ذكر اسمه

٢٩. Reem Abu-El-Fadl, "Beyond Conventional Transitional Justice: Egypt's 2011 Revolution and the Absence of Political Will", The International Journal of Transitional Justice, Vol. 6, 2012, p. 322-323

كانوا يرتكبونها، ليس فقط جرائمهم المرتبطة بالتعذيب والاعتقال خارج إطار القانون، لكن أيضًا جرائمهم المرتبطة بالحفاظ على المصالح الاقتصادية والسياسية للنخبة الحاكمة (والتي تشكل الأجهزة الأمنية جزءًا أساسيًا منها)، تلك النخبة التي انفردت وحيدة بالحكم وبتخاذ القرارات دون إشراك الناس بأي شكل من الأشكال في عملية إدارة حياتهم. كانت السلطة تنظر إلى المواطنين كأنهم أدوات وأشياء يمكن تحريكها واستغلالها وقمعها فقط.

شعر المواطنون لأول مرة بالقوة، وبالقدرة على التدخل في سير الأحداث، وبارباك الوضع القائم. المواطنون الذين ترسخ بداخلهم، على مر عقود، أن جهاز مباحث أمن الدولة هو جهاز قائم على بث الخوف وإشعارهم بالشلل تجاه تدهور حيواتهم، أخذوا زمام المبادرة. لذلك تدخل المواطنون عندما وجدوا ضباط مباحث أمن الدولة يمحون الأدلة على جرائمهم المرتكبة على مدار عقود. لعب المواطنون دور المراقب وتدخلوا حتى لا تُطمس الحقيقة. ولكن، وبالرغم من هذا الانقلاب في موازين القوى، لم يكن لدى المقتحمين خطة أو تصور واضح عما سيفعلونه بالمستندات التي وجدوها.



### مدخل

في ١٢ يونيو ٢٠١٣، قضت محكمة جنايات الجيزة، ببراءة ٤١ من قيادات وزارة الداخلية، على رأسهم حسن عبد الرحمن، رئيس جهاز مباحث أمن الدولة السابق، والمتهمين بفرم وحرق وإتلاف مستندات جهاز أمن الدولة. تعود وقائع هذا الحكم إلى قبل عشر سنوات، وتحديدًا في مارس ٢٠١١ عندما تداولت أخبار تفيد بشروع ضباط جهاز أمن الدولة في التخلص من الوثائق والمستندات، التي تمثل مجمل الأرشيف القومي لأحد الأجهزة الأمنية المتخصصة، والمسئول بالدرجة الأولى عن المعلومات في وزارة الداخلية. وهو ما تسبب في خروج دعوات من مجموعات شبابية وحركات سياسية حينها لإنقاذ ما تبقى من المستندات والوثائق في المقار المختلفة لجهاز مباحث أمن الدولة.

تزامن مع ذلك تقديم العديد من المحامين بصفتهم الشخصية، أو بصفتهم ممثلين عن كيانات ومؤسسات أو مجموعات مثل جبهة الدفاع عن متظاهري مصر ونقابة المحامين، بلاغات إلى النائب العام بسرعة التحرك لوقف عملية إتلاف المستندات والتحفظ عليها وإحالة المسؤولين للتحقيق والمحاكمة.

وفي ٢٦ يونيو ٢٠١٢ أصدر قاضي التحقيق قرارًا بإحالة ٤١ من قيادات وزارة الداخلية إلى محكمة الجنايات المختصة بدائرة محكمة استئناف القاهرة، للنظر فيما وجه إليهم من اتهامات بصفتهم موظفين عموميين أضروا عمدًا بمصالح الجهة التي يعملون بها (جهاز أمن الدولة) بإتلافهم أرشيف إدارات وفروع ومكاتب الجهاز على النحو الوارد بالتحقيقات. في غضون الفترة من ٢٥ فبراير ٢٠١١ وحتى ٦ مارس ٢٠١١، بدائرة محافظة الجيزة ومحافظات الجمهورية الأخرى، ما أدى إلى حرمان الجهاز والدولة من معلومات ووثائق هامة لأمنها القومي.

بعيدًا عن الحكم وما اعتمد عليه في تفسير الوقائع، أو ما اطمأنت له المحكمة حتى تصدره، يركز هذا الجزء من التقرير على المراحل الثلاث الأولى للدعوى الجنائية.

◆ **المرحلة الأولى:** جمع الاستدلالات؛ وهي المرحلة التمهيديّة، حيث يتم جمع المعلومات الأولية عن الجريمة والمتهم بارتكابها، وجمع عناصر الإثبات اللازمة لتسهيل مهمة التحقيق الابتدائي والمحكمة.<sup>٣٠</sup>

◆ **المرحلة الثانية:** مرحلة التحقيق؛ وهي مرحلة تهدف إلى جمع الأدلة عن وقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم. وتعد أولى مراحل الخصومة الجنائية، حيث تختص النيابة العامة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية، بإجراء التحقيق بنفسها، أو بمن تنتدبه لذلك من مأموري الضبط القضائي، أو بطلب ندب قاضٍ للتحقيق أو بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجنائية المختصة لمحاكمته.<sup>٣١</sup>

◆ **المرحلة الثالثة:** مرحلة الإحالة؛ وهي قاصرة على الجنايات. وتهدف إلى التحقق من قيمة الأدلة المسندة إلى المتهم قبل إحالته إلى محكمة الجنايات.

لذا نعتمد هنا على أوراق القضية وبلاغات وتحقيقات النيابة العامة وقاضي التحقيق التي تمت مع المسؤولين الأمنيين بداية من وزير الداخلية ورئيس جهاز مباحث أمن الدولة سابقًا، مرورًا بالمسؤولين عن الفروع وإدارة المعلومات بالجهاز، بالإضافة إلى محاضر المعاينة والجرد والتسليم التي حررتها النيابة العامة للمقر الرئيسي للجهاز بمدينة نصر، وكذلك فروع الجهاز بالمحافظات.

نسعى هنا إلى بناء سردية للأحداث كما جاءت بالأوراق والمستندات، عبر طرح عدد من الأسئلة الأساسية ومحاولة الإجابة عليها من واقع أوراق القضية. فالسؤال الرئيسي الذي نبني عليه هذه السردية يدور حول قرار إعدام أرشيف جهاز مباحث أمن الدولة؛ من المسؤول عن إصداره؟ متى تم اتخاذ هذا القرار؟ كيف تم تنفيذه؟ وأخيرًا الإجابة على سؤال أين الأرشيف أو ما تبقى منه؟

٣٠. المادة ٥٧ من الباب الثالث من تعليمات النيابة العامة.

٣١. المادة ١ من قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠.

## من المسئول عن إصدار قرار إعدام أرشيف أمن الدولة؟

في إطار الإجابة عن هذا السؤال الرئيسي، كان علينا التركيز على التحقيقات التي تمت مع خمسة من كبار القيادات الأمنية بوزارة الداخلية ممن يمتلكون السلطة والمسئولية وهم: وزير الداخلية، ورئيس جهاز مباحث أمن الدولة، ومساعد أول الوزير لقطاع التفتيش والرقابة، ومدير الإدارة المركزية لتداول المعلومات بجهاز مباحث أمن الدولة.

فعقب تصاعد الأحداث بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ واقتحام المتظاهرين فرع مباحث أمن الدولة بالبحيرة والاستيلاء على ما به من أوراق، وردت معلومات إلى جهاز مباحث أمن الدولة -وفقًا لأقوال رئيس الجهاز- أن هناك مخطط للهجوم على باقي مقرات الجهاز، بالإضافة إلى خطاب من هيئة الأمن القومي بتاريخ ٣ فبراير ٢٠١١ يؤكد أن هناك مجموعة من حركة حماس وكتائب عز الدين القسام دخلت البلاد وسوف تقوم بأعمال شغب وتقتحم مقرات أمن الدولة والمخابرات العامة للاستيلاء على ما بهم من مستندات.<sup>٣٢</sup>

استشعر رئيس جهاز مباحث أمن الدولة أن الشرطة غير قادرة على حماية مقرات الجهاز، وحرصًا منه على الحفاظ على الأوراق وخوفًا من تسريب ما تحتويه من معلومات -كما يزعم- خاصة بعد نشر بعض الأوراق على الإنترنت، أصدر قرار بتشكيل لجنة لدراسة تأمين الأرشيف الخاص بالإدارات والفروع الجغرافية وكذا تأمين مقر الجهاز وذلك من إدارة المخابرات الحربية.<sup>٣٣</sup>

اجتمعت اللجنة بمقر جهاز مباحث أمن الدولة في ٢١ فبراير ٢٠١١، وكانت مشكّلة من اللواء محمد جمال الدين، مدير الإدارة المركزية لتداول المعلومات بالجهاز، واللواء أحمد الإيباري، مدير إدارة التعاون الدولي والمتابعة، والعميد رضا فرحات بأمن الجهاز، والعميد طارق فؤاد بالشئون الإدارية، وكان الغرض من الاجتماع اتخاذ إجراءات تأمين الأرشيف بالمركز الرئيسي والفروع، وانتهى الاجتماع بتوصية مفادها إلغاء أرشيفات المكاتب الفرعية التابعة للإدارات والفروع والتخلص من محتوياتها عن طريق الفرغ، وإلغاء أرشيف السري للغاية بالإدارات والفروع وإعدام محتوياته عن طريق الفرغ بعد الرجوع للجهاز.<sup>٣٤</sup>

وبعد عرض ما توصلت إليه اللجنة المشكّلة، تم عرض الأمر على رئيس الجهاز والذي بدوره أصدر الكتاب الدوري (٥ لسنة ٢٠١١) في ٢٦ فبراير ٢٠١١ الذي تم إرساله عن طريق الفاكس إلى الفروع والإدارات موجّهًا إلى مفتشي الفروع.<sup>٣٥</sup>

٣٢. محضر تحقيق بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١١ مع اللواء حسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة ص ١٩٠ من أوراق القضية وما بعدها.

٣٣. المرجع السابق.

٣٤. المرجع السابق. انظر أيضًا محضر تحقيق بتاريخ ٣ يوليه ٢٠١١ مع اللواء محمد جمال الدين مدير الإدارة المركزية لتداول المعلومات بجهاز مباحث أمن الدولة ص ٢١٢ وما بعدها.

٣٥. محضر تحقيق بتاريخ ٣ يوليه ٢٠١١ مع اللواء محمد جمال الدين مدير الإدارة المركزية لتداول المعلومات بجهاز مباحث أمن الدولة ص ٢١٢ وما بعدها.

وكان نص الكتاب الدوري كالتالي:<sup>٣٦</sup>

نظرًا لما تشهده البلاد في الوقت الراهن من حراك سياسي وتصاعد الوقفات الاحتجاجية واستغلال بعض العناصر المناهضة لتلك الوقفات واحتمال محاولة مهاجمة بعض المقرات الشرطية ومنها بعض الفروع قررنا ما يلي:

- ١. إلغاء جميع أرشيفات المكاتب الفرعية التابعة للإدارات والفروع الجغرافية والتخلص من محتوياتها عن طريق الفرغ وليس الحرق.
- ٢. تسيير أمور العمل بالمكاتب في حالة طلب الكشف عن أسماء من خلال الاتصال بالإدارة أو الفروع بمعرفة أحد السادة الضباط لتحقيق المطلوب.
- ٣. إلغاء أرشيف السري للغاية بأرشيف الإدارات والفروع الجغرافية وإعدام محتوياته عن طريق الفرغ والتنسيق مع أرشيف السري للغاية بالجهاز في حالة طلب معلومات.
- ٤. تحرير مكاتبات السري للغاية مستقبلاً على الأصل فقط دون الاحتفاظ بصور.

اجتهد رئيس جهاز مباحث أمن الدولة كثيرًا أمام جهات التحقيق من أجل تصوير الأمر على أنه مؤامرة الهدف منها الكشف عن الأسرار التي تحتويها أوراق ومستندات أمن الجهاز والتي تمثل تهديدًا للأمن الوطني المصري، لتبرير الإجراءات والتعليمات التي يشملها الكتاب الدوري التي لا تخرج -من وجهة نظره- عن كونها إجراءات ضرورية لحماية أسرار الجهاز من التهديدات التي وردت معلومات بشأنها.

### ● إقالة رئيس الجهاز بسبب تجاهل تعليمات وزير الداخلية

على الرغم من تأكيد رئيس جهاز مباحث أمن الدولة من أنه قام بعرض الأمر على وزير الداخلية وحصل منه على موافقة شفاهية للبدء في اتخاذ الإجراءات، إلا أن وزير الداخلية أقر خلال التحقيقات **بعدم معرفته** بالتعليمات الصادرة بالكتاب الدوري الذي أصدره رئيس الجهاز، بل أقر بأن رئيس الجهاز خالف التعليمات التي أصدرها والتي تتمثل في الحفاظ على أرشيف الجهاز.

ففي ٢٣ فبراير ٢٠١١ وردت معلومات إلى وزير الداخلية محمود وجدي بأن هناك اتجاه لاقتحام مقرات أمن الدولة في مختلف المحافظات، كما وردت معلومة مؤكدة باحتمال اقتحام مقر جهاز مباحث أمن الدولة بمحافظتي المنوفية والغربية.<sup>٣٧</sup>

لذا قام وزير الداخلية بإعطاء تعليمات لرئيس قطاع أمن الدولة اللواء حسن عبد الرحمن يوم الجمعة الموافق ٢٥ فبراير ٢٠١١ بتنفيذ الكتب الدورية والتعليمات الخاصة بالمحافظة على الأوراق

<sup>٣٦</sup>. محضر تحقيق بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١١ مع العميد أسامة الفقي مدير مكتب رئيس جهاز مباحث أمن الدولة بمدينة نصر ص ١٨٣ من أوراق القضية وما بعدها.

<sup>٣٧</sup>. محضر تحقيق بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ مع محمود وجدي وزير الداخلية في الفترة (من ٣١ يناير وحتى ٦ مارس ٢٠١١) ص ١٩٨ من أوراق القضية وما بعدها.

والمستندات في الحفظ وعدم تداولها وحماية المقار من أي اقتحام، إلا أن رئيس الجهاز لم يستجب إلى ذلك ولم يتم بتنفيذه.<sup>٣٨</sup>

وهو ما يطرح سؤال **لماذا لم يتراجع رئيس الجهاز بعد تعليمات وزير الداخلية** يوم ٢٥ فبراير، أي قبل يوم واحد فقط من اعتماده الكتاب الدوري الخاص بإعدام أرشيف السري للغاية.

في التحقيقات التي أجريت مع وزير الداخلية والتي تضمنت أسئلة عن مدى علمه بالكتاب الدوري الذي صدر عن رئيس الجهاز حسن عبد الرحمن قال:

«هذا الكتاب الدوري الذي أصدره رئيس قطاع أمن الدولة السابق لم أعلم به إلا بعد خروجي من الوزارة وذلك من الصحف، وبعد الاطلاع عليه الآن فإن السيد رئيس القطاع قد خالف التعليمات والكتب الدورية التي تصدر من وزارة الداخلية بشأن الحفاظ على المستندات بكافة أنواعها سواء سرية أو سرية للغاية... وأن الكتب الدورية تنظم كيفية تداول الأوراق والمستندات والمعلومات وأن هذا الكتاب يخالف تلك الكتب التي تصدر من الوزارة كما تخالف التعليمات التي أصدرتها لسيادته سواء شفويا أو كتابيا».<sup>٣٩</sup>

كما أقر وزير الداخلية بالتحقيقات أن رئيس الجهاز لا يملك إصدار مثل هذا الأمر وهذه المستندات ضمن مستندات وزارة الداخلية التي لا يحق لأحد التلخص منها وهي كما نقول ذاكرة وزارة الداخلية وعليها معلومات من عشرات السنوات، فلا يحق له، كما لا يحق لوزير الداخلية أيضًا إصدار مثل ذلك الكتاب، وصدور هذا الكتاب يستوجب المسائلة الإدارية والقانونية.<sup>٤٠</sup>

وفي ٢ مارس ٢٠١١ أصدر وزير الداخلية قرارًا بنقل اللواء حسن عبد الرحمن للعمل كمساعد أول وزير للأمن بسبب تجاهله تعليماته وعدم الالتزام بتنفيذها، وتكليف اللواء هشام أبو غيدة بتولي قطاع أمن الدولة خلفًا له.

بعد قرار نقل رئيس الجهاز، تلقى اللواء عادل الصعيدي مساعد أول الوزير لقطاع التفتيش والرقابة تعليمات شفوية من اللواء محمود وجدي من أجل مخاطبة اللواء حسن عبد الرحمن رئيس جهاز أمن الدولة السابق للتحقيق في أسباب عدم تنفيذ التعليمات الخاصة بتأمين مقرات أمن الدولة وما فيها من مستندات. وبالفعل أصدر اللواء عادل الصعيدي كتابًا في ٥ مارس ٢٠١١ موجّهًا إلى رئيس الجهاز السابق حسن عبد الرحمن يطلب فيه إفادته بما تم اتخاذه من إجراءات في ضوء تعليمات وزير الداخلية، إلا أنه لم يتلق منه أي رد. صدر عقب ذلك قرار بحبس رئيس الجهاز السابق احتياطيًا على ذمة القضية المعروفة باسم «قتل المتظاهرين» فتوقفت الإجراءات حيث انتهت خدمته ولم يعد ضابطًا بالخدمة<sup>٤١</sup>

٣٨. المرجع السابق.

٣٩. محضر تحقيق بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ مع محمود وجدي وزير الداخلية في الفترة (من ٣١ يناير وحتى ٦ مارس ٢٠١١) ص ١٩٨ من أوراق القضية وما بعدها.

٤٠. المرجع السابق.

٤١. محضر التحقيق مع اللواء عادل الصعيدي مساعد أول الوزير لقطاع التفتيش والرقابة بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ ص ٢٠٩ وما بعدها من أوراق القضية.

## رئيس جديد لقطاع مباحث أمن الدولة

تسلم اللواء هشام عبد الفتاح أبو غيدة في ٢ مارس ٢٠١١ منصب رئيس جهاز مباحث أمن الدولة خلفاً للواء حسن عبد الرحمن الذي تم نقله من منصبه بسبب عدم تنفيذ التعليمات الصادرة من وزير الداخلية بالحفاظ على أرشيف ووثائق أمن الدولة.

قدم الرئيس الجديد للجهاز روايته عن التعليمات الصادرة عن وزير الداخلية ورئيس الجهاز السابق أمام قاضي التحقيق حيث أقر بأنه: «عقب أحداث يناير ٢٠١١ ووقوع بعض الاعتداءات على الفروع وخوفاً على الوثائق، أصدر اللواء حسن عبد الرحمن، رئيس الجهاز في ذلك الوقت، تعليمات شفوية وكتابية -أعتقد في ٢٦ / ٢ / ٢٠١١- بالتخلص من المستندات خشية وقوعها في أيدي المتظاهرين. وكان اللواء محمود وجدي وزير الداخلية في ذلك الوقت قد أصدر تعليمات شفوية لرئيس قطاع أمن الدولة بالحفاظ على الوثائق والمقرات الخاصة بأمن الدولة لكن نظراً لتداعيات الأحداث أصدر رئيس قطاع أمن الدولة اللواء حسن عبد الرحمن تعليمات للفروع بالتخلص مما لديها من مستندات وبدأت بعض الفروع في تنفيذ تلك التعليمات بالفرم وأنا لم أعلم بذلك إلا بعد صدور الكتاب الدوري»<sup>٤٢</sup>.

على الرغم من إقرار رئيس الجهاز الجديد بأن تعليمات وزير الداخلية بالمحافظة على الوثائق قد صدرت قبل تعليمات رئيس الجهاز السابق اللواء حسن عبد الرحمن، إلا أنه يرى أنه كان من الصعب في ذلك الوقت تنفيذ تعليمات وزير الداخلية نظراً للظروف التي كانت تمر بها البلاد والهجوم على مقرات أمن الدولة.

وبعد استعراض أقوال ه من كبار القيادات الأمنية بوزارة الداخلية أمام قاضي التحقيق بمحكمة استئناف القاهرة، نعتقد أن السردية التي يمكن تقديمها في محاولة الإجابة على سؤال من الذي أصدر القرار؟ هي كالتالي:

أصدر اللواء حسن عبد الرحمن قراراً بتشكيل لجنة لدراسة تأمين الأرشيف الخاص بالإدارات والفروع الجغرافية، اجتمعت اللجنة بمقر الجهاز في ٢١ فبراير ٢٠١١ وأصدرت توصية بالتخلص من الأرشيف وتحديدًا أرشيف سري للغاية عن طريق الفرغ.

اعتمد رئيس الجهاز النتائج والتوصيات الصادرة عن تلك اللجنة، وأصدر الكتاب الدوري الذي يكلف الفروع والإدارات بالتخلص من أرشيف سري للغاية عن طريق الفرغ في ٢٦ فبراير ٢٠١١، في تجاهل واضح لتعليمات وزير الداخلية اللواء محمود وجدي في ٢٥ فبراير ٢٠١١ التي كلف فيها رئيس الجهاز بالحفاظ على الأرشيف وحماية مقرات أمن الدولة، بزعم أن التعليمات الصادرة بالتخلص من أرشيف سري للغاية كان الهدف منها الصالح العام والخوف من تسريب المعلومات والوثائق.

من المسئول إذن عن شرح الكتاب الدوري ومتابعة تنفيذه؟

يشير اللواء حسن عبد الرحمن<sup>٤٣</sup> أن مسؤولية الإشراف على تنفيذ الكتاب الدوري وتوضيح طريقة تنفيذه هي إدارة المعلومات بالجهاز؛ وهو ما أكد عليه اللواء محمد جمال الدين بالتحقيقات في

٤٢. محضر تحقيق مع اللواء هشام عبد الفتاح محمود أبو غيدة رئيس جهاز مباحث أمن الدولة سابقاً بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١١ ص ٢٠٣ وما بعدها أوراق القضية.

٤٣. محضر تحقيق بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٢ مع اللواء حسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة ص ٣٩٨ من أوراق القضية وما بعدها.

إطار إجابته عن سؤال في حالة صدور تعليمات فمن المفروض أن يتلقاها ويشرف عليها؟ قال: «مفروض إنني كمدير الإدارة المركزية لتداول المعلومات بالجهاز أن يتم إخطاري بتلك التعليمات»<sup>٤٤</sup>.

فالإدارة المركزية لتداول المعلومات تتولى حفظ جميع المكاتبات الواردة من الفروع والإدارات الجغرافية والمركزية ويتم ترتيبها بحيث يتم إيجادها عند الطلب مع المحافظة عليها، وكذلك كافة مرافقات تلك المكاتبات من تقارير أو أي كشوف خاصة بطلب إعدام أوراق زائدة.<sup>٤٥</sup>

وتنقسم الإدارة المركزية لتداول المعلومات إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

◆ **مجموعة الوثائق:** خاصة بحفظ الأوراق الواردة من الفروع والإدارات الجغرافية والمركزية مثل جميع المذكرات والتقارير.

◆ **مجموعة المعلومات:** تختص بحفظ مذكرات استطلاع الرأي الواردة للمقر الرئيسي أيضًا بشأن تصاريح العمل وفقد جوازات السفر وتجديدها، والشخصيات التي ستحضر الحفلات الرسمية الهامة.

◆ **مجموعة التدابير:** خاصة بحصر المعتقلين وأسمائهم والقضايا المتهمين فيها وقرارات الاعتقال الخاصة بهم.<sup>٤٦</sup>

وفيما يخص طريقة حفظ الوثائق المشار إليها في المجموعات الثلاث، يوضح مدير إدارة تداول المعلومات بأن جميع المستندات تحفظ بالأرشيف العام للجهاز فيما عدا أرشيف يسمى أرشيف **سري للغاية** يتبع مجموعة المعلومات ويحفظ فيه التقارير والمذكرات ذات الطبيعة الخاصة والهامة.

كما أشرنا سابقًا إلى أن الإدارة المركزية لتداول المعلومات بالجهاز هي التي تتولى حفظ جميع المكاتبات الواردة من الفروع والإدارات الجغرافية والمركزية، كذلك هي المسؤولة والمختصة، وفقًا لأقوال اللواء هشام عبد الفتاح أبو غيدة بالتحقيقات، عن إعدام أرشيف المكاتبات وغيره من المستندات غير الهامة بالمركز الرئيسي. أما فيما يتعلق بالفروع، فهناك ضابط مختص بذات الفعل وهو الحفظ واتخاذ إجراءات الدشت بالتنسيق مع اللواء محمد جمال باعتباره في المركز الرئيسي.<sup>٤٧</sup>

وعن طريقة التخلص من الأوراق عديمة الأهمية المشار إليها سابقًا يشير مدير إدارة المعلومات إلى أنها تتم تباعًا وليس لها مدة محددة، فمن الممكن أن تتم إجراءات الدشت كل ثلاثة شهور أو كل سنة، حسب الحاجة، إنما يلزم عند القيام بعمليات إعدام المستندات القيام بحصر المستندات المطلوب إعدامها في كشف يسمى كشف الإعدامات، يقوم بإعداد هذا الكشف المسؤولون عن كل مجموعة عن طريق لجنة برئاسة ضابط الأرشيف أو مجموعة مختصة تشكل لهذا الغرض،

٤٤. محضر تحقيق بتاريخ ٣ يوليو ٢٠١١ مع اللواء محمد جمال الدين مدير الإدارة المركزية لتداول المعلومات بجهاز مباحث أمن الدولة ص ٢١٢ وما بعدها من أوراق القضية.

٤٥. محضر تحقيق بتاريخ ٨ مارس ٢٠١١ مع اللواء محمد جمال الدين بسراي النيابة ص ٣٢ وما بعدها من أوراق القضية.

٤٦. المرجع السابق.

٤٧. محضر تحقيق النيابة العامة بتاريخ ٧ مارس ٢٠١١ مع رئيس جهاز مباحث أمن الدولة اللواء هشام عبد الفتاح أبو غيدة ص ٩ وما بعدها من أوراق القضية.

ويعرض هذا الكشف على رئيس المجموعة في البداية لأخذ الموافقة على عمليات الإعدام ثم يعرض على رئيس الإدارة. وبعد أخذ الموافقات اللازمة يتم إعدام المستندات المبينة بالكشف عن طريق الفرع بواسطة المفارم الموجودة بمقر الجهاز، ويحفظ هذا الكشف في الملف الخاص بذلك في مجموعة الوثائق بالأرشيف.<sup>٤٨</sup>

أما فيما يتعلق بفرع الجهاز الموجود في المحافظات فهناك ضابط مختص بالحفظ واتخاذ إجراءات الدشت بالتنسيق مع اللواء محمد جمال الدين باعتباره المختص في المركز الرئيسي وفقا لأقوال اللواء هشام عبد الفتاح أبو غيدة بالتحقيقات.<sup>٤٩</sup>

على الرغم من أن الإدارة المركزية لتداول المعلومات هي المختصة بالموافقة والتنسيق على كل القرارات المعنية بعملية إعدام المستندات بالمركز الرئيسي والإدارات والفرع، إلا أن مدير الإدارة أفاد: «لم يراجعني أحد من مفتشي الفرع»<sup>٥٠</sup> قبل تنفيذ الكتاب الدوري الصادر من رئيس الجهاز، اللواء حسن عبد الرحمن، بفرم مستندات «سري للغاية».

ومن هنا يأتي السؤال: من الذي تواصل مع الإدارات والفرع المختلفة لمتابعة تنفيذ الكتاب الدوري الصادر من اللواء حسن عبد الرحمن بإلغاء أرشيفات المكاتب الفرعية والتخلص من محتوياتها، وكذا أرشيف السري للغاية وإعدام محتوياته؟

في إطار الإجابة على هذا السؤال كان علينا متابعة أقوال العميد أسامة الفقي، مدير مكتب رئيس جهاز مباحث أمن الدولة، لأنه المسؤول عن عرض أنشطة الجهاز على رئيس الجهاز وتلقي الاتصالات من الفرع، وكذلك متابعة أقوال العميد حاتم صلاح رئيس مجموعة المعلومات وهي المعنية بحفظ أرشيف سري للغاية.

في التحقيق الذي تم مع العميد أسامة الفقي أمام قاضي التحقيق قال:

«عقب أحداث يناير ٢٠١١ كنا في رئاسة الجهاز أنا ومعني ثلاثة ضباط بالمكتب كنا نقوم بمتابعة الموقف مع الفرع وكان مساعد رئيس الجهاز يقوم بمتابعة الموقف مع مفتش الفرع والإدارات ووردت معلومات بوقوع اعتداءات على بعض الفرع واقتحامها وفي هذه المرحلة كانت تعليمات رئيس الجهاز أن كل فرع يحاول الحفاظ على ما لديه من أرشيف وتم التصريح لمفتشي الفرع بنقل الأرشيف إلى رئاسة الجهاز إذا أمكن ذلك وبعد تصاعد الأحداث ورد لي استفسارات بخصوص الأرشيف من المفتشين فقامت بمراجعة رئيس الجهاز فقالي اللي يسأل قوله اتخلص من الورق المهم اللي عنده».<sup>٥١</sup>

وعند سؤاله هل قمت بإبلاغ أي من مفتشي الفرع بالتخلص من أرشيف السري جدًا والسري للغاية؟ قال:

٤٨. المرجع السابق.

٤٩. محضر تحقيق النيابة العامة بتاريخ ٧ مارس ٢٠١١ مع رئيس جهاز مباحث أمن الدولة اللواء هشام عبد الفتاح أبو غيدة ص ٩ وما بعدها من أوراق القضية.

٥٠. محضر تحقيق بتاريخ ٨ مارس ٢٠١١ مع اللواء محمد جمال الدين بسراي النيابة ص ٣٢ وما بعدها من أوراق القضية.

٥١. محضر تحقيق بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١١ مع العميد أسامة الفقي مدير مكتب رئيس جهاز مباحث أمن الدولة بمدينة نصر ص ١٨٣ من أوراق القضية وما بعدها.

«عند ورود أي استفسار من مفتش فرع كنت أقول أتصرف كما يتراءى لك ووفقاً للوضع عنده ولكن أنا لم أصدر تعليمات لأي فرع بحرق أي أوراق وليس من سلطتي أصدر هذا الأمر وأنا كنت أنقل تعليمات رئيس الجهاز وأحياناً كنت أقوم بتوصيل المتصل برئيس الجهاز ليتلقى التعليمات منه مباشرة».<sup>٥٢</sup>

وأقر مدير مكتب رئيس الجهاز في نهاية الأمر من أنه إذا أبلغ عددًا من مفتشي الفروع بالتخلص من الأرشيف فهذا كان بناءً على تنفيذ تعليمات رئيس الجهاز.

أما عن رئيس مجموعة المعلومات المسؤول عن أرشيف «سري للغاية» فقد أقر في التحقيقات أنه وردت إليه تعليمات من اللواء حسن عبد الرحمن رئيس الجهاز وهي ما تضمنه الكتاب الدوري من إلغاء أرشيف السري للغاية بالإدارات والفروع عن طريق الفرغ لوجود أصلها بالجهاز. لذا نقلت التعليمات إلى مفتشي الفروع، لكن وفقاً لأقواله: «لم يتلق ما يفيد تنفيذها».<sup>٥٣</sup>

---

٥٢. المرجع السابق.

٥٣. محضر تحقيق بتاريخ ١٦ يناير ٢٠١٢ مع العميد حاتم صلاح رئيس مجموعة المعلومات بجهاز مباحث أمن الدولة ص ٢٩٧ وما بعدها من أوراق القضية.

### أين ومتى بدأت الأحداث؟

على مدار ثلاثة أيام شهدت محافظات مصر المختلفة احتجاجات أمام مقر جهاز مباحث أمن الدولة من أجل منع ضبط الجهاز من التلخص من الأرشيف الذي يعد دليل إدانة لما يحتويه من مخالفات قام بها عناصر الجهاز من أعمال تعد مخالفة للقانون.

ونظرًا لامتداد الأحداث وانتشارها حيث شملت ما يقرب من ٢٦ محافظة، قررنا تقديم نماذج لما حدث بتلك المحافظات على أن تشمل النماذج طرق إعدام الأرشيف المختلفة سواءً كان ذلك عبر الفرغ أو عبر الحرق.. مع التركيز على تحديد متلقي التعليمات الخاصة بالتلخص من الأرشيف ومنفذيها.

### الإسكندرية: بداية كرة الثلج

فيما يلي، سوف نتناول بشكل تفصيلي سردية كافة الأطراف المشاركة في الأحداث التي وقعت بمقر الإسكندرية، كونه الشرارة الأولى للأحداث، وكذلك سردية كافة الأطراف المشاركة في الأحداث التي وقعت بمقر الفرع الرئيسي للجهاز لما يحتويه من أرشيف مركزي. أما بالنسبة لباقي مقرات جهاز مباحث أمن الدولة بالمحافظات، فسوف ينصب التركيز على تحديد المسؤولية لمتلقي ومنفذ التعليمات.

### رواية وزارة الداخلية

تقدم وزارة الداخلية روايتها عن الأحداث من خلال المحضر رقم ٢٤ أحوال، قسم شرطة باب شرق المؤرخ في ٥ مارس ٢٠١١. ففي يوم ٤ مارس ٢٠١١ -وفقًا للمحضر- تجمع ٥٠ شخص، بينهم عدد من «العناصر الإرهابية» أمام مبنى الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة الكائن بشارع الفراغة بدائرة القسم حاملين لافتات تطالب بحل جهاز مباحث أمن الدولة والإفراج عن المعتقلين السياسيين. وفي تمام الساعة السابعة ونصف مساءً، تزايد أعداد المتظاهرين حتى وصل إلى حوالي ١٥٠ شخص من بينهم عناصر من التيار الديني رشقوا المبنى بالحجارة، في محاولة لاقتحامه، والتعدي على الضباط والأفراد بداخله، وأشعلوا النيران بسيارات الأمن المركزي واستولوا على أدوات الجنود من خوذات ودروع وأسلحة، كما أشعلوا النيران في بعض السيارات المخصصة للضباط المتواجدة أمام المبنى. وانتقلت وحدات من القوات المسلحة لتعزيز الوحدات التابعة لها، المتواجدة من قبل لتأمين المبنى والسيطرة على الموقف، إلا أن الموقف تصاعد وتم محاصرة الضباط داخل المبنى وتجمعت أعداد كبيرة تمكنت من اقتحام المبنى والاستيلاء على الملفات وتحطيم الأثاث داخله. وفي حوالي الساعة الثانية وخمسة وأربعين دقيقة صباح اليوم، وبمعاونة القوات المسلحة، أخرج الضباط بعد أن تمكن المتجمعين من ضربهم وإحداث إصابات بهم. إذ تمكنت القوات المسلحة من تخليصهم ونقلهم بالسيارات والمدربات الخاصة بها لمستشفى الشرطة ومستشفيات أخرى لتلقي العلاج ونتج عن ذلك إصابة ٢٢ من قوات الشرطة.

٥٤. محضر رقم ٢٤ أحوال بتاريخ ٥ مارس ٢٠١١ قسم شرطة باب شرق.

يمكن معرفة تفاصيل رواية المتظاهرين من خلال شهادات أحد المتظاهرين والمصاب بطلق ناري في الأحداث.

«شفت اثنين من مخبرين أمن الدولة واقفين وسط المظاهرة والناس بدأت تمسكهم راحوا مطلعين السلاح وفجأة سمعت صوت رصاص ولقيت فيه حاجة دخلت في بطني.. وقعت في الأرض وطلبت من أخويا محمد يوديني المستشفى»<sup>٥٥</sup>

في يوم الخميس ٣ مارس وجهت مجموعة من النشطاء دعوة على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» إلى مسيرة سلمية بعد صلاة الجمعة موجهة إلى مقر أمن الدولة تطالب السلطة القضائية بتفتيش جهاز مقر أمن الدولة ومحاسبة المسؤولين في الجهاز على الجرائم التي ارتكبوها في حق الشعب.

وبالفعل تحركت المسيرة في حدود الساعة الثانية ظهرًا حتى وصلت إلى آخر حاجز اسمنتي حيث كان به فتحة وتقف بجوارها مدرعة. تواجدت، أمام الحاجز، قوات من الجيش تتكون من ضباط القوات الخاصة البحرية، كما تواجدت خلف الحواجز أعداد ضخمة من مجندين وعساكر وضباط أمن الدولة بالإضافة إلى سيارات مدرعة بها عساكر أمن مركزي.

تجمع المتظاهرون أمام الحواجز واستمر الهتاف بصورة سلمية، لكن فجأة ودون مقدمات بدأ وفقًا لما ورد بإحدى الشهادات: «ضرب نار حصل مرة واحدة من شبابيك أمن الدولة وكمان شفت اثنين من مخبرين أمن الدولة واقفين وسط المظاهرة والناس بدأت تمسكهم راحوا مطلعين السلاح وفجأة سمعت صوت رصاص ولقيت فيه حاجة دخلت في بطني وقعت في الأرض طلبت من أخويا محمد يوديني على مستشفى فأخذني في عربية ملاكي على هناك واتعملتلي جراحة وطلعوا رصاصة».

وفي ٦ مارس ٢٠١١، قدمت جبهة الدفاع عن متظاهري مصر<sup>٥٦</sup> بلاغًا إلى النائب العام ضد محمود وجدي وزير الداخلية، وحسن عبد الرحمن، رئيس جهاز مباحث أمن الدولة، وكذلك مدير فرع أمن الدولة بمحافظة الاسكندرية. تناول البلاغ أنه في ٤ مارس ٢٠١١ وما قبله قامت عناصر من جهاز مباحث أمن الدولة بالإسكندرية بعمليات إتلاف مكثفة للمستندات الرسمية التي كانت بحوزتها وذلك عن طريق الفرغ. وعند تجمع عدد من أهالي الاسكندرية للتظاهر سلميًا أمام مقر الجهاز يوم ٥ مارس بعد انتشار المعلومات عن إتلاف وتهريب المستندات من داخل الفرغ، وللمطالبة بالتحفظ على المبنى وما بداخله من مستندات وحماية الوثائق الرسمية التي يحوزها العاملون به، أطلق المتواجدون بداخل المبنى من ضباط وعناصر تابعة للفرع الرصاص الحي على المتظاهرين مما تسبب في إصابة أربعة من المواطنين بإصابات مختلفة.

٥٥. تحقيق النيابة العامة بتاريخ ٧ مارس ٢٠١١ بمقر مستشفى القوات المسلحة بالإسكندرية مع المصاب ص ١٠٧ من أوراق القضية.

٥٦. بلاغ مقدم للنائب العام من جبهة الدفاع عن متظاهري مصر بتاريخ ٦ مارس ٢٠١١ ص ١١٢ من أوراق القضية.

وأخيرًا طالب البلاغ ضرورة إصدار أمر عاجل بالتحفظ على كافة مقار أمن الدولة على مستوى القطر المصري وما بها من مستندات وتشكيل لجنة من النيابة العامة للقيام بأعمال التحفظ على الوثائق المودعة داخل تلك المقرات.

### ● كيف تعامل فرع الإسكندرية مع الأرشيف؟

في ٢٨ يناير وردت معلومات للواء محمد عصام أحمد، مدير الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة بالإسكندرية<sup>٥٧</sup> والمختص بالإشراف على جميع أعمال الإدارة، تفيد بأنه تم اقتحام أقسام الشرطة في الإسكندرية ومهاجمة جميع المكاتب التابعة للإدارة عدا مكتب المطار وميناء الإسكندرية. بعدها بأيام تلقى اللواء عبر اتصال تليفوني تعليمات من رئيس الجهاز، اللواء حسن عبد الرحمن، يبلغه بضرورة إحكام السيطرة على المعلومات الخاصة بسري للغاية وحظر قيام المكاتب الفرعية بالاحتفاظ بأي أرشيف من السري للغاية وتجميع ما لدى المكاتب في الأرشيف المركزي للإدارة.

وعليه، أصدر مدير إدارة الفرع تعليمات للعميد أحمد شريف، رئيس مجموعة المعلومات، بتجميع كافة الملفات الخاصة بالنشاط في حجرتين متجاورتين حيث تم تأمينها بالغلق عن طريق البناء بالطوب والأسمنت، وبذلك تم تأمين هذا الأرشيف. وحتى بعد اقتحام المتظاهرين للمبنى يوم ٥ مارس ٢٠١١ «لم يتمكنوا من الوصول إلى مكان الأرشيف». بعد ذلك تسلمت القوات المسلحة المبنى وما به من مستندات.

كما تم تسليم الملفات الخاصة بخدمة الضباط التي تم حفظها بإحدى الشقق المجاورة للإدارة إلى القوات البحرية فرع الأمن البحري.

وتعليقًا على ما تم إثباته بمحضر معاينة النيابة العامة لمقر الجهاز<sup>٥٨</sup> بأنه «شوهدت بالأرض كميات من الأوراق المبعثرة والممزقة، كما شوهدت بالأرضيات أكوام على هيئة أوراق تم فرمها ازدادت كثافتها في الجانب الغربي للمبنى بالدور الأرضي»، أكد اللواء محمد عصام من أنها لا تعتبر ملفات أرشيف بمفهوم جهاز مباحث أمن الدولة وإنما هي إخطارات من جهات يتم وضعها في ملفات خاصة بسير العمل اليومي للمكتب.

### المقر الرئيسي والأرشيف المركزي

في ٥ مارس ٢٠١١ ظهرًا، وردت معلومات على الإنترنت تفيد بدعوة المتظاهرين للتجمع أمام جهاز أمن الدولة بمدينة نصر. وبناءً على تلك المعلومات أصدر رئيس الجهاز في ذلك الوقت، اللواء هشام عبد الفتاح أبو غيدة، تعليماته للمتواجدين بمقر الجهاز بإخلاء المكان تدريجيًا من القوة الموجودة حفاظًا على حياتهم وفي نفس الوقت أبلغ رئيس الجهاز القوات المسلحة بتأمين المبنى. وبالفعل، اتخذت القوات المسلحة إجراءات تأمين المقر حيث تم إرسال قوات كبيرة للتأمين<sup>٥٩</sup>.

٥٧. محضر تحقيق قاضي التحقيق مع اللواء محمد عصام أحمد مدير الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة فرع الإسكندرية بتاريخ ١٧ مايو ٢٠١١ ص ١٥٥ وما بعدها من أوراق القضية.

٥٨. محضر معاينة النيابة العامة لمقر جهاز مباحث أمن الدولة فرع الإسكندرية بتاريخ ٥ مارس ٢٠١١ ص ١٠٢٨ وما بعدها من أوراق القضية.

٥٩. محضر تحقيق النيابة العامة بتاريخ ٧ مارس ٢٠١١ مع رئيس جهاز مباحث أمن الدولة اللواء هشام عبد الفتاح أبو غيدة ص ٩ وما بعدها من أوراق القضية.

كما أخطر مأمور قسم ثاني مدينة نصر مدير نيابة مدينة نصر ثاني بأنه خلال الساعة ٤ مساءً رصدت الخدمات الأمنية المعنية بدائرة القسم بدء توافد مجموعة من الأشخاص أمام جهاز مباحث أمن الدولة مستقلين حافلات مدون عليها شباب الحرية شباب ٢٥ يناير إلى أن وصل عددهم إلى حوالي ٥٠٠٠ شخص هتفوا ضد جهاز مباحث أمن الدولة والعاملين به واستمروا في ذلك حتى صلاة المغرب وعقب الصلاة مباشرة اقتحموا باب الجهاز رقم ٢ المطل على شارع المخيم الدائم. بعدها انفصلت عنهم مجموعة يتراوح عددها بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ توجهوا إلى مكتب أمن الدولة بمدينة نصر الكائن بشارع الخليفة أمام مسجد نوري خطاب، واقتحموه واستولوا عليه علمًا بأن المبنى تحت حراسة القوات المسلحة من الداخل والخارج.<sup>٦٠</sup>

وبعد إخطار المستشار العام بالواقعة، أصدر قرارًا بانتقال وكلاء النائب العام إلى مقر جهاز مباحث أمن الدولة بمدينة نصر. وبالفعل انتقل وكلاء النائب العام في نفس اليوم إلى مقر الجهاز حيث كان المتظاهرون مجتمعين حول مباني الجهاز وبداخله، وقد وصف محضر النيابة الوضع على النحو التالي:

«تم الدخول فتبين لنا تواجد آلاف المتظاهرين داخل الجهاز يرددون هتافات وتبين لنا وجود العديد من أفراد القوات المسلحة للتأمين وتبين لنا وجود الكثير من الأوراق والملفات والأدوات وأجهزة حاسب آلي قام المتظاهرين بتجميعه داخل جهاز أمن الدولة فقمنا بتجميع جميع الأوراق والملفات والمستندات وبعض أجهزة الحاسب الآلي وقمنا بوضعها داخل سيارتين خاصتين بالقوات المسلحة وقمنا بالعودة برفقة السيارتين بما تم التحفظ عليه لسراي النيابة مرة أخرى تحت حراسة القوات المسلحة وقمنا بالتحفظ على جميع الأوراق والآلات والأدوات التي قمنا بإحضارها في إحدى المكاتب الخاصة بأحد السادة وكلاء النائب العام وتم تعيين حراسة عليها من قبل القوات المسلحة».<sup>٦١</sup>

وفي اليوم التالي ٦ مارس الساعة ١١ صباحًا انتقل وكلاء النائب العام برفقة حراسة من القوات المسلحة إلى مقر مبنى جهاز أمن الدولة الآخر الكائن بشارع الطيران لإجراء المعاينة اللازمة والتحفظ على ما به من أوراق ومستندات.

وقد تبين لهم بعد إجراء المعاينة الخارجية للمبنى ودخول المقر «وجود العديد من الكتب على المكاتب الموجودة بالدور الأرضي كما تم العثور على عدد ملفين خاصين ببعض التحريات وبعض الأشخاص... كما تبين لنا وجود العديد من أجهزة الكمبيوتر تبين أنها خالية جميعها من الهارد دسك الخاصة بها. كما تبين وجود آثار لحريق بعض المستندات والأوراق داخل المبنى في بعض الغرف وكذلك وجود آثار لحريق أوراق في الحديقة الملاصقة للمبنى المتواجدة بداخل سور مكتب المباحث.. وعليه قمنا بتسليم المبنى للنقيب أحمد الششتاوي الضابط بالقوات المسلحة وذلك للتحفظ عليه والتحفظ على عدد كرتونة وما بداخلها من مستندات والسببيات وقمنا باصطحابها معه مرفق مع المحضر كرتونة بداخلها عدد

٦٠. محضر تحقيق بتاريخ ٥ مارس ٢٠١١ نيابة شرق القاهرة الكلية ص ٥ من أوراق القضية.

٦١. محضر تحقيق بتاريخ ٥ مارس ٢٠١١ عن انتقال وكلاء النائب العام إلى مقر مدينة نصر تنفيذًا لقرار المستشار العام بعد معرفة واقعة اقتحام المقر ص من أوراق القضية

من المستندات والاسطوانات المدمجة قمنا بالتحفظ عليها ووضعها رفقة المستندات والأجهزة والأدوات السابق التحفظ عليها»<sup>٦٢</sup>.

وفي نفس اليوم الساعة الواحدة مساءً قامت النيابة العامة بالانتقال إلى مقر جهاز مباحث أمن الدولة مدينة حيث تم مقابلة السيد العميد محمود يونس بجهاز المخابرات الحربية المكلف من قبل القوات المسلحة لاستلام المستندات والأوراق والآلات والأدوات وأجهزة الحاسب الآلي الموجود بمقر الجهاز، وبالفعل تم تسليمه كافة ما تم التحفظ عليه سواء في المقر أو المضبوطة وبحوزة النيابة العامة إلى اللجنة العسكرية بالقوات المسلحة المختصة. وكذلك تسليم السيارات الموجودة في المقر والمباني إلى أحد المسؤولين في وزارة الداخلية، وتسليم سيارات الشرطة إلى مديريات الأمن المختصة.<sup>٦٣</sup>

وعندما قامت النيابة العامة بمعاينة المقر الرئيسي للجهاز تبين لها وجود كميات ضخمة جدًا من المستندات التي تم دشتها (فرمها)، وردًا على ذلك يقول اللواء هشام عبد الفتاح أبو غيدة أمام النيابة العامة «هو من حوالي شهر تقريبًا صدر قرار من رئيس الجهاز السابق اللواء حسن عبد الرحمن بالتخلص من بعض المستندات وبعض الفروع بدأت في تنفيذ ذلك، ولكن لم تسطع لضيق الوقت فأرسلت إلينا في المقر الرئيسي لفرم الأوراق بمعرفة الإدارة». ويقول أيضًا «غالبًا تم الرجوع في ذلك الأمر لرئيس الجهاز السابق وهو الذي أمر بإرسال الأوراق التي لم تستكمل المقار الفرعية دشتها إلى المركز الرئيسي لدشت تلك الأوراق بالمركز الرئيسي مع ضمان تأمين وصول تلك المستندات إلى المركز الرئيسي».

كما أكدت معاينة النيابة العامة لمقر مباحث أمن الدولة بمدينة نصر وفقًا لتحقيقات النيابة مع كلاً من هشام عبد الفتاح أبو غيدة مساعد وزير الداخلية ورئيس جهاز أمن الدولة واللواء محمد جمال الدين مدير الإدارة المركزية لتداول المعلومات من وجود أربع سيارات نقل شرطة كبيرة محملة بالأوراق والمستندات.

وردًا على طلب قاضي التحقيق للاستعلام عما إذا كان أرشيف السري للغاية الخاص بإدارتي مباحث أمن الدولة (بحلوان والقاهرة) قد تم تسليمه لرئاسة جهاز مباحث أمن الدولة السابق من عدمه وفي الحالة الأولى بيان المستلم بذلك ومكان التحفظ عليه حاليًا.

ففي ١٩ يونيو ٢٠١٢ أرسل مساعد وزير الداخلية رئيس قطاع الأمن الوطني خطاب لقاضي التحقيق يفيد بـ «تشكلت لجنة من السادة اللوآات السابق عملهم بجهاز أمن الدولة ومن العاملين الحاليين بقطاع الأمن الوطني ممن كان لهم صلة بالموضوع محل الفحص».

تضمن الخطاب ما انتهت إليه أعمال اللجنة والتي تشكلت من اللواء خالد ثروت وكيل الإدارة العامة بجهاز مباحث أمن الدولة السابق، اللواء معتصم مراد مدير الإدارة العامة بجهاز مباحث أمن الدولة السابق واللواء هشام زهران مدير الإدارة العامة للمعلومات الحالي بقطاع الأمن الوطني حيث تبلور رد اللجنة وفقًا للآتي:

٦٢. محضر تحقيق بتاريخ ٦ مارس معاينة مقر جهاز مباحث أمن الدولة مدينة نصر الكائن بشارع الطيران ص ٦ وما بعدها من أوراق القضية

٦٣. محضر تحقيق بتاريخ ٦ مارس بخصوص تسليم الأوراق والمستندات ومبني الجهاز ص ٧ وما بعدها من أوراق القضية.

أكد السيد اللواء خالد أنه باعتباره أقدم الضباط بالإدارة العامة لمباحث أمن الدولة بالقاهرة في ذلك الحين وفي ضوء ورود معلومات باعتزام المتظاهرين اقتحام مقر الإدارة قام باستئذان اللواء عاطف أبو شادي نائب رئيس الجهاز في هذا الوقت بنقل أرشيف الإدارة لمقر جهاز مباحث أمن الدولة بمدينة نصر لتأمينه وتمت عملية النقل مساء يوم ٤ مارس ٢٠١١ واستمرت حتى صباح يوم ٥ مارس ٢٠١١ حيث حضرت عدد ٤ سيارات لوري تابعة لمديرية أمن القاهرة وقامت بنقل الأرشيف لمقر الجهاز السابق وأنه عقب ذلك تم اقتحام مقر الجهاز وتم استلام المقر بمعرفة القوات المسلحة.

وأشار السيد اللواء معتصم مراد مدير الإدارة العامة للأمن بجهاز مباحث أمن الدولة إلى أنه تلقى اتصالاً من السيد اللواء عاطف أبو شادي نائب رئيس الجهاز في ذلك الوقت.. حيث قرر له سيادته أن عدد من سيارات اللوري ستأتي للجهاز من الإدارة العامة لمباحث أمن الدولة بالقاهرة وبها الأرشيف.. ثم تلقى اتصالاً من ضابط الأمن المسئول عن بوابات الجهاز يفيد بوصول السيارات اللوري المشار إليها دون معرفة ما بداخلها وتم السماح لها بالدخول ولم يتم استلامها من أحد أفراد الأمن باعتبارها غير مختصة بذلك.. وكانت إدارة الأمن تتولى التنسيق مع القوات المسلحة بشأن تأمين الجهاز على ضوء المعلومات الخاصة باحتمالات اقتحامه.

أكد السيد اللواء هشام زهران.. أنه بمراجعة رئيس مجموعة المعلومات خلال تلك الفترة (العميد حاتم صلاح.. منتدب حالياً لوزارة الخارجية) نفى إخطاره أو التنسيق معه من قبل الإدارتين المشار إليهما في ذلك الوقت حول استلام أو وصول أرشيفهما.

#### إدارة جهاز مباحث أمن الدولة بـ ٦ أكتوبر

تلقى مدير إدارة مباحث أمن الدولة ٦ أكتوبر اللواء عبد الحميد خيرت محمد شكري تعليمات صادرة من اللواء حسن عبد الرحمن رئيس الجهاز تفيد بإعدام أرشيف سري للغاية، لذا قام بالتأشير عليه وتشكيل لجنة لتنفيذ المعلومات الواردة من رئيس الجهاز<sup>٦٤</sup>

كما تلقى المقدم أسامة أبو ضيف أحمد رئيس قسم المعلومات بالإدارة العامة بـ ٦ أكتوبر تعليمات شفاهية من العميد عصمت مهني رئيس مجموعة العمليات بالإدارة تفيد بالتخلص من أرشيف سري جداً نظراً لخشية وقوع مدهامة لمقر الإدارة.<sup>٦٥</sup>

شكلت اللجنة من الرائد محمد محمود حسين والرائد أحمد نجم ومقدم الشرطة أسامة أبو ضيف أحمد رئيس قسم المعلومات.

قامت اللجنة بتنفيذ التعليمات يقول محمد محمود حسين عضو اللجنة أنه «توجهت إلى المقدم أسامة أبو ضيف بالدور الأخير مقر الأرشيف وكان موجود النقيب أحمد نجم ودخلنا حجرة داخل صالة الأرشيف وهي غرفة مغلقة خاصة بالأرشيف سري للغاية وهو كان الموجود في السري للغاية ملف واحد في حوالي ٣٠ ورقة تقريباً وقام المقدم أسامة أبو ضيف في حضورنا بفرمه»<sup>٦٦</sup>

٦٤. تحقيق بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٢ مع اللواء عبد الحميد خيرت محمد مدير إدارة مباحث أمن الدولة ٦ أكتوبر أمام قاضي التحقيق.

٦٥. تحقيق بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٢ مع المقدم أسامة أبو ضيف أحمد رئيس قسم المعلومات بإدارة ٦ أكتوبر أمام قاضي التحقيق.

٦٦. تحقيق بتاريخ ٥ فبراير مع النقيب محمد محمود حسين ضابط بإدارة أمن الدولة ٦ أكتوبر أمام قاضي التحقيق.

## حرق أوراق ومستندات إدارة أمن الدولة بالجيزة في مقر إدارة ٦ أكتوبر

يشير اللواء محمد عصام عبد الوهاب<sup>٦٧</sup> مدير إدارة مباحث أمن الدولة بالجيزة إلى أنه في شهر فبراير وردت معلومات مفادها التجمع أمام إدارة أمن الدولة بالجيزة، وتم نشر هذه الدعوى على شبكة الإنترنت وخوفًا على أرشيف الفرع تم الاتصال برئاسة الجهاز لأخذ موافقتهم على نقل الأرشيف إلى مكان آمن. وبعد موافقة رئيس الجهاز اللواء حسن عبد الرحمن على نقل الأرشيف إلى إدارة ٦ أكتوبر باعتبارها أكثر أمنًا، وبالفعل تم تكليف ضباط الإدارة وأحضروا حوالي ٣ عربيات نقل لوري مديرية الأمن وتم نقل الأرشيف على ٣ مرات تقريبًا وكان ذلك في حراسة قوات الشرطة، قبل يوم ٢٧ فبراير ٢٠١١ وهو الموعد المحدد للوقف الاحتجاجية، ويوم ٢٦ فبراير ٢٠١١ ورد كتاب دوري من رئيس الجهاز يفيد بإعدام أرشيف سري للغاية، وقام اللواء محمد عصام عبد الوهاب بالتأشير عليه لمسؤول الأرشيف، وعاد إليه هذا المسؤول وهو العميد محمد ناجي وأبلغه أن أرشيف سري للغاية سبق نقله إلى إدارة ٦ أكتوبر.

ويقول اللواء محمد عصام أمام قاضي التحقيق أنه «في يوم ٤/٣/٢٠١١ شاهدت في التلفزيون اقتحام مبنى مباحث أمن الدولة بالإسكندرية والاعتداء على الضباط وأمام ضغط الضباط خوفًا من تكرار ما حدث بالإسكندرية طلبت إخلاء الإدارة وعملت اجتماع حضره ممثلين عن مديرية الأمن بالجيزة وأحد ضباط القوات المسلحة لوضع خطة استلام المبنى ومشتملاته وتم عمل معاينة لإجراء تسليمه الساعة الثامنة صباحًا وتم تسليم المقر لهم».

ويوضح اللواء محمد عصام لقاضي التحقيق أنه في ٤ مارس ٢٠١١ اتصل به العميد أسامة الفقي مدير مكتب رئيس الجهاز وطلب منه إرسال خمسة ضباط لإدارة أكتوبر حيث سيتلقون التعليمات هناك، وبالفعل تم الأمر بإرسال خمسة ضباط إلى هناك.

ويقول أمين الشرطة أحمد حسانين<sup>٦٨</sup> أنه في يوم ٤ مارس ٢٠١١ «صدرت لي تعليمات عن طريق التليفون المحمول من رقم تليفون خاص بالتوجه إلى إدارة ٦ أكتوبر وهناك سألقى التعليمات، فتوجهت إلى الإدارة ووصلت الساعة الثانية صباح يوم ٥/٣/٢٠١١ وكان هناك العميد عصمت مهني وشاهدت المقدم أسامة أبو ضيف وكان هناك عملية حرق للأوراق بجوار سور الإدارة بالداخل وأنا توجهت لمقر الأرشيف بالدور السادس وشاهدت أن الملفات الخاصة بإدارة أكتوبر وإدارة الجيزة أقل مما كانت عليه وكان المجندين يقومون بنقل الملفات وإنزالها إلى الأسفل ومن ضمنها ملفات إدارة الجيزة وحوالي الساعة الثالثة أو الثالثة والرابع شاهدت كل من: المقدم عاصم الشامي، النقيب إسلام سامي، والنقيب محمد رياض، والرائد محمد كمونة، والنقيب محمد شرشر وصلوا إدارة أكتوبر حوالي الساعة الثالثة والرابع وشاهدت دخولهم لمبنى الإدارة وأنا توجهت إلى الدور الأخير الموجود به الأرشيف وقعدت بمقر الأرشيف كموظف أرشيف وتم إنزال الملفات كلها بمعرفة المجندين».

ويقول أيضًا أن النقيب إسلام سامي «طلب مني الصعود لمقر الأرشيف والإشراف على سرعة نزول الملفات بمعرفة المجندين وكانت الملفات مربطة وكان المجندين يقومون

٦٧. تحقيق بتاريخ ٢٦ فبراير مع اللواء محمد عصام عبد الوهاب مدير إدارة مباحث أمن الدولة بالجيزة أمام قاضي التحقيق.

٦٨. تحقيق بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٢ مع أمين شرطة إدارة أمن الدولة بالجيزة أمام قاضي التحقيق.

بإنزالها للدور الأرضي عن طريق إلقائها من بير السلم وكان يتم نقلها بسيارة نصف نقل لمكان حرقها». ويستمر: «وإحنا فضلنا حتى صباح اليوم التالي، وأنا نزلت مع آخر الملفات حوالي الساعة العاشرة صباحاً يوم ٥/٣/٢٠١١».

وعن هذه الواقعة يقول العميد حسين محمد عبد الرحيم أمام قاضي التحقيق: «في حدود الساعة العاشرة والنصف أو الحادية عشر دخلت مكتب مدير الإدارة اللواء عبد الحميد خيرت للاستئذان فشاهدت من مكتبه بعض الأفراد يتجمعون حول المبنى فطلب مني متابعة الموقف وازدادت الأعداد وعندما خرجت من المبنى كان هناك آثار لحريق أوراق بجوار السور وعند سؤالي علمت أنه كان هناك مجموعة من أفراد من إدارة الجيزة حضروا لإعدام أوراق خاصة بإدارة الجيزة داخل مبنى أكتوبر باعتباره أكثر أمنًا من إدارة الجيزة وتم التحفظ على أحد أمناء الشرطة بمعرفة النيابة ويدعى أحمد حسين وهو أقر أنه كان ومجموعة من الضباط من إدارة الجيزة يقومون بإعدام بعض الأوراق الخاصة بإدارة الجيزة».<sup>٦٩</sup>

### ← فرع جهاز مباحث أمن الدولة في البحر الأحمر

يشير العميد فهمي محمد فهمي<sup>٧٠</sup> مدير إدارة السويس أنه تلقى تعليمات عبر الفاكس من رئيس الجهاز وأيضًا من خلال اتصال تليفوني من العميد حاتم صلاح المسؤول عن المعلومات برئاسة الجهاز بإعدام أرشيف سري للغاية، واستجابةً لتلك التعليمات أشر على الفاكس للمقدم طارق بصفته المسؤول عن الأرشيف والمعلومات بالفرع لتنفيذ التعليمات ونفذ الأمر فيما يخص السري للغاية عن طريق الفرع.

أما فيما يخص أرشيف سري جدًا يقول العميد فهمي: «أرشيف سري جدًا لا يقل أهمية عن أرشيف سري للغاية لأن أرشيف سري جدًا أقل مكاتبه فيه مثل مكاتب استطلاعات الرأي وهي تمثل من يتم استطلاع الرأي لهم ابتداءً من السجلات التجارية حتى استطلاع الرأي للشخصيات التي يتم تعيينها في وظائف هامة حتى الدرجة الرابعة، وأرشيف السري جدًا بيانات شخصية عن الكثير من المواطنين من ضمن المستندات التي يحتويها السري جدًا المشهر إسلامهم ولتلك الأهمية قمنا بالتخلص منه بناء على تعليمات سابقة».

وعمن أصدر تعليمات بإعدام أرشيف سري جدًا يقول فهمي: «صدرت التعليمات من العميد أسامة الفقي مدير مكتب اللواء حسن عبد الرحمن، وهي وردت على مرتين في عهد اللواء حسن عبد الرحمن بأن تعليمات رئيس الجهاز بالتخلص من السري جدًا بالفرع أو بالحرق ومع ذلك لم أنفذ الأمر واحتفظت بها لحين الوقت المناسب... ومع تصاعد الأحداث تم عرض الأمر بتسليم الأرشيف السري جدًا للسيد مدير أمن البحر الأحمر ولكن سيادته رفض بدعوى عدم وجود مكان يستوعب الأرشيف وكان متوترًا ويخشى الاعتداء على المديرية لو وصل العلم للمتظاهرين. وفي حينه، وفي حين وجود سيادته تم الاتصال بالسيد اللواء عماد الوكيل مدير قطاع الأمن المركزي لمنطقة جنوب الصعيد والذي رفض قبول الأرشيف لما يمثله من حساسية وخطورة على قطاع البحر الأحمر الأمر الذي دعاني إلى نقل الأرشيف لمنطقة صحراوية آمنة بعيدًا عن الفرع لعدم حدوث أية تلفيات به واتلافها وحرقها».

٦٩. تحقيق بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠١٢ مع العميد حسين محمد عبد الرحيم ضابط بإدارة مباحث أمن الدولة ٦ أكتوبر أمام قاضي التحقيق.

٧٠. تحقيق بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١١ مع عميد الأمن الوطني فهمي محمد فهمي أمام قاضي التحقيق.

والذي قام بحرق أرشيف سري جدًا هو المقدم طارق جمعة مهدي<sup>٧١</sup> حيث قال أمام قاضي التحقيق: «أبلغني مفتش الفرع أنه تلقى تعليمات من رئاسة الجهاز بحرق الأرشيف في مكان آمن بعيد عن الفرع فأخذت الأرشيف في عربة نقل كبيرة على الطريق الدائري لمدينة الغردقة وقمت بحرق الملفات بمدينة نائية بالغردقة وتم إبلاغ القوات المسلحة التي حضرت وأطفأت الحريق وأخذت الملفات التي يتم حرقها».

## فرع جهاز مباحث أمن الدولة بأسوان

تلقى العميد عبد الجواد النجار مفتش فرع أسوان تعليمات رئيس جهاز مباحث أمن الدولة بإعدام أرشيف سري للغاية من خلال الكتاب الدوري، وأُشّر عليه لضابط الأرشيف لتنفيذه، ثم قام بتسليم التعليمات إلى الضابط أحمد محمد إبراهيم أبو زيد الذي قام بدوره بإطلاع ضابط الأرشيف الرائد طارق مصطفى عليه لتنفيذ التعليمات الواردة بالكتاب الدوري.<sup>٧٢</sup>

وردًا على سؤال قاضي التحقيق حول الدخان الكثيف بمقر أمن الدولة فرع أسوان يوم ٦ مارس ٢٠١١، قال: «جهاز أمن الدولة السابق قائم على نظام وجود محرقة بكل فرع من فروع لحرق الأوراق غير الهامة التي يصدر قرار بإعدامها، ويمكن يكون الدخان نتيجة لذلك». أما عن تلال الأوراق المفرومة وأكوام الأوراق المحترقة يقول: «الأوراق المفرومة نتيجة تنفيذ التعليمات، أما عن الرماد، فهو نتيجة لما هو متبع بصفة دائمة، من قبل تلك الأحداث، من وجود محرقة للأوراق التي يتعين إعدامها أو الأوراق غير الهامة أو الدشت لعدم تداولها».

ويشير العميد عبد الجواد أنه عقب تنفيذ التعليمات انقطعت الاتصالات برئاسة الجهاز وتم اقتحام مقرات أمن الدولة من قبل بعض المواطنين، وتم ترك مقر الفرع ولم تحدث اتصالات مع أحد، ولكن تم إعطاء التعليمات بالتنفيذ سواء بالكتاب الدوري أو الشفاهية أو الفاكسات دون أخذ تمام التنفيذ نظرًا لترك المقرات عقب التنفيذ.

٧١. تحقيق بتاريخ ٢ أكتوبر ٢٠١١ مع المقدم طارق جمعة مهدي بقطاع الأمن الوطني فرع البحر الأحمر أمام قاضي التحقيق.

٧٢. تحقيق بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١١ مع عميد شرطة أحمد محمد إبراهيم أبو زيد الضابط مباحث أمن الدولة فرع أسوان. أمام قاضي التحقيق.

في إطار محاولة الإجابة على السؤال الأخير كان علينا مراجعة كافة محاضر الجرد والتسليم التي تمت بمعرفة النيابة العامة بكافة إدارات وفروع جهاز مباحث أمن الدولة. وبمراجعة تلك المحاضر تبين لنا أنه تم تشكيل لجنة في كل محافظة بمعرفة القوات المسلحة تضم في عضويتها قائدة قوة التأمين للمحافظة، ممثل للشرطة العسكرية، ممثل للمخابرات الحربية والنظم والمعلومات، ممثل للنيابة العامة.

وفيما يلي سوف نستعرض نماذج لمحاضر الجرد والتسليم في عدد من فروع جهاز مباحث أمن الدولة بالمحافظات المختلفة لمعرفة أين ذهب أرشيف الجهاز؟

في ٦ مارس ٢٠١١ أصدر قائد قطاع البحر الأحمر قرارًا بتشكيل لجنة تضم أعضاء من القوات المسلحة والنيابة العامة لجرد ما تم ضبطه من أوراق خاصة بجهاز مباحث أمن الدولة بمديرية أمن البحر الأحمر والتي تم انقاذها من الحريق.<sup>٧٣</sup>

ووفقا لمحضر اللجنة فقد تم جرد أوراق وملفات الجهاز، وقامت اللجنة بفرز الملفات وتقسيمها إلى ٧٧ مجموعة كل منها تحتوي على ٢٠ ملف تم ترقيمهم وقد خصص لكل مجموعة رقمها وتم إثبات ما على واجهاتها من بيانات. كما قامت اللجنة بتجميع الأوراق المفرومة في ٢٤ جوال، وأخيرًا قامت بتسليم كافة ما تم العثور عليه إلى رئيس مكتب المخابرات الحربية بالگردقة.<sup>٧٤</sup>

وبناء على أمر التكليف الصادر من قائد المنطقة الجنوبية العسكرية بتشكيل لجنة مكونة من قائد قوة التأمين لمحافظة سوهاج والشرطة العسكرية والمخابرات الحربية والنظم والمعلومات وتضم في عضويتها ممثلين للنيابة العامة من أجل جرد محتويات جهاز مباحث أمن الدولة فرع سوهاج. وبعد الانتهاء من أعمال الجرد قررت اللجنة التحفظ على المبنى مع نقل المستندات والملفات الهامة إلى الثكنات العسكرية.<sup>٧٥</sup>

في ٧ مارس ٢٠١١ وبناء على تكليف من المستشار المحامي العام لنيابة شمال سيناء وبالتنسيق مع أعضاء لجنة الاستلام المشكّلة بمعرفة القوات المسلحة، تم الانتقال إلى مبنى مديرية أمن شمال سيناء لتسليم أعضاء تلك اللجنة بعض المتعلقات الخاصة بجهاز أمن الدولة. وبعد أعمال الجرد والمعينة، تم العثور، على سبيل المثال لا الحصر، على ٢٤٩ جوال بلاستيك بمختلف الأحجام، معظمها كبير الحجم، تحتوي على عدد كبير من الملفات والوثائق الخاصة بجهاز مباحث أمن الدولة، وكذلك الدفاتر الخاصة بالجهاز وعدد كبير من كروت المعلومات المدون بها بعض البيانات. وقامت النيابة العامة بتسليم جميع الأجلة والأسلحة والذخائر والأدوات وما بداخل الأجلة من ملفات وأوراق وجميع الأشياء الواردة بالمحضر إلى أعضاء لجنة الاستلام في حضور الحاكم العسكري

٧٣. محضر جرد ما تم العثور عليه من أوراق بجهاز مباحث أمن الدولة بالبحر الأحمر بتاريخ ٦ مارس ٢٠١١ ص ١٩٤ من أوراق القضية.

٧٤. المرجع السابق.

٧٥. محضر جرد لمقر جهاز مباحث أمن الدولة فرع سوهاج بتاريخ ٦ مارس ٢٠١١ ص ١٧٤٨ من أوراق القضية.

لمحافظة شمال سيناء، ووقعت اللجنة بما يفيد ذلك الاستلام وتم النقل من مخزن مديرية الأمن بواسطة ٣ سيارات نقل كبيرة خاصة بالقوات المسلحة.<sup>٧٦</sup>

في ٩ مارس ٢٠١١ قامت النيابة العامة برفقة اللجنة المشكلة من القوات المسلحة بمعاينة وجرد محتويات مقر جهاز مباحث أمن الدولة فرع إسنا من مكاتب ومستندات وملفات. وبعد انتهاء أعمال الجرد، سلمت النيابة العامة اللجنة المشكلة من القوات المسلحة كافة محتويات الفرع.<sup>٧٧</sup>

شهدت المحافظات جميعها تكرار السيناريو نفسه: حيث تم تشكيل لجنة من القوات المسلحة، بالإضافة إلى ممثلين عن النيابة العامة، قامت بإجراءات حصر وجرد محتويات فروع الجهاز من مستندات وملفات وتسليمها بعد ذلك للجنة القوات المسلحة التي حددت طريقة ومكان نقل المستندات والوثائق.

في ١٦ أبريل ٢٠١١، أصدر قاضي التحقيق قرارًا يطلب فيه من مدير المخابرات الحربية تشكيل لجنة ثلاثية من المختصين بالقوات المسلحة لفحص مستندات مباحث أمن الدولة التي قدمها المواطنون، والتي حصلوا عليها من مقرات مباحث أمن الدولة على مستوى الجمهورية، لبيان ما إذا كانت بها تجاوزات يمكن نسبتها إلى ضباط مباحث أمن الدولة من عدمه.<sup>٧٨</sup>

---

٧٦. محضر إجراءات تسليم بتاريخ ٧ مارس ٢٠١١ بمقر مديرية أمن شمال سيناء ص ١٦٧٨ وما بعدها من أوراق القضية.

٧٧. محضر تسليم وحصر محتويات مقر مباحث أمن الدولة فرع إسنا بتاريخ ٩ مارس ٢٠١١ ص ٢٠٠٤ وما بعدها من أوراق القضية.

٧٨. قرار قاضي التحقيق في القضية رقم ٤٠٩٨ بلاغات النائب العام ص ٤٦٠ من أوراق القضية.



يخرج الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجرائم موظفي مؤسسات الدولة عن نطاق تساهل هذه المؤسسات مع أفرادها ليصبح منهجًا للدولة نفسها، في ظل الأنظمة القمعية التي تستخدم مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية لقمع معارضيها وحماية النظام القائم. فأولًا تمتد الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها هذه المؤسسات إلى نطاق أكثر اتساعًا، ويخرج معظمها عن المنطقة الرمادية التي يوفرها القانون. وثانيًا تضعف بشدة أو تتلاشى كليًا رقابة مؤسسات الدولة الأخرى سواءً كانت نيابية أو قضائية على هذه المؤسسات، فبقدر غياب الممارسات الديمقراطية تصبح السلطة التشريعية مجرد أداة لتفصيل القوانين لصالح النظام الحاكم، ويتخلى نواب البرلمان طواعية عن دورهم الرقابي على مؤسسات الدولة أو يمارسون هذا الدور بصفة صورية ويستخدمونه لتجميل صورة النظام ومؤسساته الأمنية والعسكرية. وبقدر غياب استقلال المؤسسة القضائية، تضحل قدرتها على محاسبة وعقاب أفراد المؤسسات الأمنية والعسكرية عند ارتكابهم لانتهاكات أو جرائم، وقد يصل الأمر إلى التواطؤ الصريح أو حتى الخضوع التام لإملاءات هذه المؤسسات.

عند إسقاط النظام القمعي لا يمكن محاكمته وفقًا للمنظومة القانونية التي قام بخلقها لحماية مسؤوليه، فعادة ما يكون من الصعب وأحيانًا من المستحيل تجزئة الحصانة الممنوحة لهم. لذا من الضروري هنا تحديد القانون المنطبق وإدارة المحاكمة وسلامة الإجراءات القانونية.

وفي هذا الإطار ونتيجة لاهتمام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بموضوع العدالة الانتقالية وتعزيز مساعدتها في سبيل إعادة حكم القانون وإدارة العدالة في بعثات ما بعد الصراع أو الحكم

التسلطي، أصدرت سلسلة تحت مسمى «أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع» تتناول أهم الموضوعات التي تتمتع المفوضية بخبرة كبيرة فيها نتيجة ممارستها لدورها. ومنها مبادرات المقاضاة والاعتبارات الرئيسية التي ينبغي تطبيقها وهي الحاجة إلى وجود التزام سياسي واضح بالمساءلة، وضرورة وجود استراتيجية واضحة والحاجة إلى كفاءة تعزيز المبادرات بالقدرات اللازمة والمقدرة التقنية للتحقيق في الجرائم المذكورة وتقديمها للمحاكمة، وضرورة إيلاء اهتمام خاص بالضحايا، والحاجة إلى وجود فهم واضح للقوانين ذات الصلة، والاهتمام بمهارات إدارة المحاكمة إلى جنب الالتزام القوي بسلامة الإجراءات القانونية.<sup>٧٩</sup>

وهنا يجب رسم خريطة وإدارة المحاكمة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثل اتفاقية مكافحة التعذيب وسوء المعاملة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وغيره من المواثيق التي تمثل منظومة تشريعية متكاملة من أجل تحقيق العدالة الجنائية.

وتعد مبادرات المقاضاة جزءاً من الصورة الكاملة المعنية بإجراءات العدالة الانتقالية والتي تدعم وتكمل بعضها البعض والتي منها الإصلاح المؤسسي وكشف الحقيقة والاطلاع على السجلات وجبر ضرر الضحايا ولجان إصلاح وتنقية القوانين... الخ

يمثل إصلاح الشرطة أحد أهم وأعقد التحديات في أي بيئة كانت. ولكن هذا الإصلاح يمثل تحدياً بصورة خاصة في حالات ما بعد الصراع والتخلص من الحكم التسلطي، حيث تكون الشرطة قد ارتكبت في أكثر الأحيان انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. إصلاح الشرطة مثله مثل الإصلاح القضائي؛ هو عملية سياسية بدرجة شديدة، إذ إن توزيع السلطة وعلاقاتها سوف يتغيران ومقاومة هذا التغيير لا تعدو أن تكون طبيعية ويجب توقعها. حيث ينظر أفراد النظام القديم إلى الإصلاح بوصفه تهديداً مباشراً ولعبة في غير صالحهم، لأنهم سوف يخسرون في حين سيكسب الآخرون.<sup>٨٠</sup>

لكن في النهاية لن يترسخ أي إصلاح في قطاع العدالة أو الشرطة ويؤدي إلى تغيير حقيق بدون دعم وفهم المجتمع المدني بمعناه الواسع. كان أحد أكبر الأخطاء التي وقعت فيها بعثات الأمم المتحدة في قطاع العدالة يتمثل في نظرتها إلى الإصلاح بوصفه موضوعاً تقنياً فقط أو تقنياً في المقام الأول، وينطوي على الأعمال الشكلية بشأن قوانين مختارة وتقديم قدر من التدريب وبعض العطايا للاعبين الرئيسيين في المؤسسات الجوهرية<sup>٨١</sup>. بل يجب التشاور منذ المراحل الأولى وفي مرات متكررة مع السكان الذين يفترض أن تخدمهم هذه المؤسسات. حتى تتحقق النتيجة المرجوة من ذلك.

اتسم المشهد في مصر، وتحديداً فيما يتعلق بمحاكمة أعضاء ومسؤولي النظام السابق عن الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب المصري، بالبؤس الشديد، البراعة كانت الحكم السائد في أغلب القضايا التي منها قتل المتظاهرين وفرم مستندات أمن الدولة.

ورغم الجهود المبذولة في إنشاء لجان تقصي الحقائق إلا أنها لا تعدو كونها لجاناً هشّة وشكلية في ظل غياب واضح للإرادة السياسية من جانب، وغياب الضغوط والتحرّكات من أجل الإفصاح عن

٧٩. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع «مبادرات المقاضاة» ٢٠٠٦، ص ٢

٨٠. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع «رسم خريطة قطاع العدالة» ٢٠٠٦، ص ١١

٨١. المرجع السابق ص ٢٨

نتائج اللجان والمطالبة بتفعيل النتائج التي توصلت إليها وتقديم المتهمين للمحاكمة في ظل إطار قانوني داعم لتحقيق العدالة الجنائية ومانع ومكافح لسياسة الإفلات من العقاب.

وفي بدايات الثورة والأشهر اللاحقة عليها كان هناك زخمًا كبيرًا للمطالبة بإصلاح القطاع الأمني. ففي يوليو ٢٠١١ نشرت منظمات حقوقية أول خارطة طريق شاملة لإصلاح القطاع الأمني<sup>٨٢</sup>. انطلق مشروع «[بشريطة لشعب مصر](#)» والذي أعدته مجموعة من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المصرية، من فهم لأهمية التغيير الهيكلي والجذري لبنية وزارة الداخلية في مصر. واعتمد في صياغته على ستة مبادئ تنبغي مراعاتهم عند البدء في تنفيذ مشروع الإصلاح الشرطي لضمان جعله جهازًا قائمًا على حماية مصلحة الشعب المصري بما يتوافق مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

تتلخص هذه المبادئ في:

- ١- مبدأ التطهير والمحاسبة والمراقبة
- ٢- مبدأ مدنية جهاز الشرطة
- ٣- مبدأ التحول من الإدارة المركزية الشديدة إلى الإدارة المحلية
- ٤- مبدأ الإدارة السياسية
- ٥- مبدأ المسؤولية الأخلاقية
- ٦- مبدأ التغيير وليس الإصلاح

اشتملت المبادرة على اقتراحات تتطلب تغيير هيكلي ومؤسسي في كل مناحي وزارة الداخلية، بما فيها جهاز مباحث أمن الدولة. حيث اقترحت المبادرة في مذكرتها التفصيلية فصل جهاز مباحث أمن الدولة خارج حدود وزارة الداخلية، منطلقة في ذلك من منطق أن هذا الإجراء من شأنه حماية الوزارة من استقواء الجهاز ويحيدها عن الاهتمام بالأمن السياسي عوضًا عن الاهتمام بالأمن الجنائي، ويضمن لها القيام بمهمتها بما يتوافق مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. بالإضافة لذلك، رأى القائمون على المبادرة أن ذلك الإجراء سيفتح سبل التعاون بين جهاز مباحث أمن الدولة وباقي فروع الوزارة، في الموضوعات التي تتطلب هذا التعاون، ومن خلال اتصالات رسمية موثقة بين الجهات، بما سيسمح برسم حدود دور كل جهة من الجهات، وبوجود رقابة ومساءلة لكل جهة وما يصدر عنها من اتصالات ومعلومات وإجراءات.

اعتمد مقترح المبادرة على محاور أساسية، انطلقت في الأساس من مبادئ وآليات العدالة الانتقالية من خلال إنشاء نظام العدالة الثورية. وشملت المقترحات مسارات متعددة منها **المسارات الجنائية** المتمثلة في:

◆ أ- إنشاء هيئة المحاسبة والعدالة المنوط بها تلقي البلاغات والشكاوى، بشأن الجرائم المرتكبة بحق المواطنين في فترة حكم محمد حسني مبارك والتي بدأت سنة ١٩٨١؛ سواءً جرائم نهب أموال الشعب وجرائم الاعتقال والتعذيب والحبس خارج إطار القانون والجرائم الاقتصادية والجنائية. كما تقوم الهيئة بإعداد ملفات لأفراد النظام السابق المشتبه في تورطهم في أي من الجرائم السابق ذكرها، وذلك من خلال التحريات وجمع المعلومات وفقًا للقواعد المنظمة الموجودة في القانون الجنائي، مسترشدة بمبادئ حقوق الإنسان المصرية والدولية. حددت المبادرة فئات

معينة ينبغي أن تبدأ اللجنة بإعداد ملفات عنها وكان من ضمنها مديري إدارات وفروع مباحث أمن الدولة.

◆ ب- إنشاء محكمة جنايات الثورة، وهي المنوطة بمحاكمة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة من أفراد النظام البائد، ويحال إليها المسؤولين بقرار من قضاة التحقيق الذين حققوا في الملفات المرفوعة إليهم من هيئة المحاسبة والعدالة. وتعتمد المحكمة في أحكامها على التشريعات المصرية الموجودة في قانون العقوبات المصري وعلى المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتقدم للمحاكمين ضمانات المحاكمات العادلة والمنصفة.

◆ ج- إنشاء هيئة لتعويض الشهداء والمصابين وضحايا النظام البائد، وتتولى هذه الهيئة حصر المستحقين للتعويضات من الشهداء والمصابين والمتضررين من النظام البائد في الفترة ما بين عام ١٩٨١ و٣٠ يونيو ٢٠١٢. وتحصل أموال التعويضات من الغرامات والمصادرات التي تحكم بها المحاكم المختلفة ضد رموز نظام محمد حسني مبارك، وتصرف الهيئة التعويضات وفقاً لنظام معلن وشفاف ومعلوم للرأي العام.

ومن ضمن المقترحات ما يتعلق **بالمسار الإداري** والمتمثل في آلية فحص السجلات أو كما أطلقت عليها المبادرة «الغريبة»، والتي تتلخص في إعداد تشريع من أجل إنشاء آلية لفحص سجلات ضباط وأفراد الشرطة، تتمثل في لجنة مستقلة متفرغة للعمل على فحص سجلات العاملين بالجهاز الأمني، واتخاذ قرارات بشأنهم فيما يرتبط باستمرارهم في الخدمة، أو إنهاء خدمتهم، أو نقلهم، أو تغيير طبيعة العمل. ورأت المبادرة أن فحص الضباط العاملين بالمباحث الجنائية **ومباحث أمن الدولة** والأمن المركزي تعد أولوية قصوى لعمل اللجنة، وخاصةً فحص الضباط الأعلى رتبةً والذين يتقلدون مناصب قيادية. كما تختص إحدى اللجان الفرعية المنبثقة من لجنة فحص السجلات، بعمل مسح لأجهزة الأمن مما يساعد على رسم أدق صورة ممكنة عن هياكل الأجهزة الأمنية المختلفة وحجم كل منها والتوصيف الوظيفي الدقيق للعاملين بالإدارات المختلفة وعلاقة الإدارات المختلفة ببعض وكيفية اتخاذ القرار وتوزيع المهام بين الإدارات. وذلك بهدف بلورة تصور عن احتياجات وآليات الإحلال والتدريب للكوادر الجديدة، وعن الهياكل التنظيمية الجديدة للأجهزة والتوصيف الوظيفي الجديد للعاملين بها.

تضمنت مقترحات المبادرة أيضًا ما يتعلق **بمسار التطوير المؤسسي والتغييرات الهيكلية**، والتي شملت مراجعة التوصيف الوظيفي لدور الشرطة في المجتمع، وإسناد منصب وزير الداخلية إلى وزير سياسي من خارج هيئة الشرطة، وتحويل أجهزة الأمن من المركزية الشديدة إلى المحلية بحيث يكون لكل محافظة جهاز شرطتها الخاص، التابع للمحافظ تنفيذياً والتابع لوزارة الداخلية فنياً وإدارياً، إلى جانب تفعيل نظام انتخاب المحافظين مما سيجعل من «الارتقاء بمستوى الخدمات الأمنية» أحد عناصر البرامج الانتخابية لتقييم المرشحين، وإلغاء نظام نذب المجندين بالقوات المسلحة لأداء التجنيد بوزارة الداخلية، وإلغاء قطاعي الأمن المركزي وقوات الأمن واستبدالهما بتشكيلات للتدخل السريع وفض الشغب، وفصل قطاع الأمن الوطني-جهاز مباحث أمن الدولة قبل الثورة- عن وزارة الداخلية، وتغيير طبيعة الإدارة العامة للانتخابات بوزارة الداخلية، ومعالجة التضخم التنظيمي لوزارة الداخلية، حيث أنه على مدار تاريخ التنظيم الوزاري في مصر أخذت اختصاصات وزارة الداخلية في الزيادة وبعدها بدأت بعض الإدارات التي كانت تتولى هذه المهام والوظائف في تأسيس وزارات الجديدة، ولكن في إطار تثبيت أركان الدولة البوليسية في مصر. توقفت عملية التطور تلك،

وامتدت أذرع وزارة الداخلية في العديد من مرافق الدولة مما أدى إلى التضخم التنظيمي للوزارة. كما تضمن أيضاً التطوير المؤسسي عبر تقليص الدور الأمني في الترخيص والتصريح بالأنشطة المدنية المختلفة، وتحسين الأحوال الوظيفية للعاملين بالشرطة، ورفع كفاءة العمل الشرطي وتبني التقنيات الخدمية الحديثة، والتعديل الجذري لنظام الدراسة بكليات الشرطة ومعاهدها والذي ناقش توقيف منح الدراسة بكلية الشرطة درجة ليسانس حقوق للدارسين، والدعوة بقصر القبول على المتخرجين من كليات الحقوق وقصر المناهج على دراسة العلوم والتدريبات المرتبطة بالعمل الأمني والشرطي، بالإضافة إلى توسيع نطاق وجود كلية الشرطة، وفتح فروع لها في محافظات مصر المختلفة، إلى جانب إلغاء نظام الإقامة الداخلية بكليات الشرطة كأحد الإجراءات التي تسمح بعدم عسكرة الشرطة مما أدى لفصلها عن المجتمع، ومن نفس المنطلق، إلغاء القوانين التي تؤدي لعسكرة كلية الشرطة، وأخيراً ضمان عدم التمييز في الالتحاق بكليات الشرطة.

بالإضافة للمسارات التي نوقشت سابقاً، تضمنت المبادرة **مقترحات مرتبطة بآليات الشفافية والرقابة والمحاسبة**، وبرامج تغيير الصورة الذهنية عن الشرطة في المجتمع، وأخيراً التعديلات التشريعية الواجب إدخالها على عدد من القوانين لضمان تنفيذ المشروع المقترح.

تناولنا في هذا التقرير قراءة في القضية المعروفة بـ «فرم مستندات مباحث أمن الدولة»، وقدمناها باعتبارها أحد تجليات غياب الإرادة السياسية في مرحلة ما بعد الثورة لتفعيل عملية عدالة انتقالية شاملة وحقيقية وفعالة، كان من شأنها تمكين الأشخاص المتضررين من ممارسات جهاز مباحث أمن الدولة طوال فترة عمله في مرحلة ما قبل الثورة من سرد جانبهم من الحقيقة، بالإضافة لجبر الأضرار الواقعة عليهم وعلى عائلاتهم ولفهم العوامل التاريخية والسياسية التي أدت إلى تغول الجهاز وجعله فوق المسائلة والمحاسبة.

كما تناولنا الطريقة التي كان يعمل بها الجهاز كأداة للضبط الاجتماعي وليس فقط كأداة للقمع السياسي، ورصدنا لحظات تاريخية هامة تجسد صراع مكونات السلطة في مصر الذي أفضى إلى ما وصل إليه جهاز مباحث أمن الدولة تحديداً والأجهزة الأمنية بوجه عام في لحظة اندلاع الثورة.

وفي هذا الإطار قدمنا قراءة لأوراق القضية تحاول أن تشكل سردية لما حدث أيام ٤ و ٥ مارس ٢٠١١، سواءً من جانب ضباط جهاز مباحث أمن الدولة وما قاموا به من إعدام لمستندات تثبت الجرائم التي ارتكبوها في فترة ما قبل الثورة وتمكناً أيضاً من فهم الطريقة التي كانت تدار بها حياتنا اليومية في مصر من قبل الجهاز، و أيضاً من جانب الأشخاص الذين قاموا باقتحام مقار الجهاز على مدار هذه الأيام في محاولة منهم للحفاظ على المستندات بقدر المستطاع، ورأينا ذلك كأحد أفعال المقاومة التي تجسد ذكرات المواطنين المصريين الذين تشكلت سرديتهم عن الجهاز عبر احتكاكهم اليومي والتاريخي معه.

وفي النهاية قدمنا مبادرة «شرطة لشعب مصر»، التي تقدمت بها مجموعة من المواطنين، ومنظمات من المجتمع المدني المصرية، حاولوا فيها تقديم رؤية للإصلاح الهيكلي بما يشمل إجراءات مرتبطة بالمحاسبة والمسائلة على أخطاء الماضي وإجراءات تعويضية وإجراءات إدارية، كان من شأنها في حالة تطويرها وتطبيقها تجنيب الشعب المصري والدولة إعادة إنتاج الممارسات والديناميكيات التي أدت لتغول جهاز مباحث أمن الدولة بوجه خاص وجهاز الشرطة بوجه أعم وأشمل.

في هذا التقرير حاولنا تقديم سردية تشمل تحليلاً وفهماً تاريخياً للطريقة التي نشأ وعمل بها الجهاز، حيث إننا نرى أن جزءاً هاماً من صراع القوة في مصر هو بالأساس صراعاً على السردية. هذا الصراع غير موجود في الفراغ، بل أنه تجسيداً لتوازنات قوة قائمة، ولكنها ليست ثابتة بل متغيرة على مر التاريخ ووفقاً للمعطيات السياسية التي تشكلها. ونأمل أن يكون هذا التقرير بمثابة نقطة انطلاق لنا ولآخرين للتعمق في فهم أحد أهم أركان السلطة في مصر، بهدف تشكيل استراتيجيات للمستقبل، من شأنها إعلاء الحقيقة وتعويض المتضررين وتستهدف عدم إعادة إنتاج طرق القهر والقمع التي عمل بها جهاز مباحث أمن الدولة.

لم يلاق فرم المستندات أو قضية الحفاظ على مستندات جهاز مباحث أمن الدولة تفاعلاً واسعاً من القوى السياسية الموجودة حينها. يمكن أن تعود دوافع ذلك لأسباب مختلفة، أهمها كما جاء على لسان الباحث في الشؤون الأمنية علي الرجال، أن بعض أجنحة القوى الثورية رأَت أن قضية فرم المستندات هي قضية تطرح تحركات أكثر جذرية مما كانت تسمح به الظروف الموضوعية والبنوية لحظة حدوثها.

عدم استعداد القوى السياسية الراغبة في التغيير على التعامل مع حدث بهذا الحجم بالإضافة لعدم وجود إرادة سياسية لدى المجلس العسكري الذي تولى إدارة شؤون البلاد في فترة ما بعد الثورة، أدى إلى عدم وجود أي طرف ذي قوة سياسية في توازنات القوة الموجودة حينها قادر على التأثير على مجرى الأمور ليفرض عملية إعادة هيكلة حقيقية لجهاز مباحث أمن الدولة قائمة على فرز للمستندات وتقصي للحقيقة بخصوص الانتهاكات التي حدثت في فترة حكم محمد حسني مبارك. والمشكلة الأكبر أنه بسبب عدم توافر الشروط الموضوعية للتعامل الجذري مع مستندات الجهاز واتخاذ المسار القضائي فقط للتعامل مع عمليات الفرغ، اقتصر الحديث عن تهمة مرتبطة بالإضرار بالممتلكات العامة متمثلة في فرغ مستندات مملوكة لجهات حكومية. وإذا نظرنا للأمر من هذا المنظور سنجد أن حكم البراءة في هذا السياق هو حكم منطقي، لأنه كما ورد على لسان أكثر من متهم في هذه القضية، فإن المستندات التي تم فرمها ما هي ليست إلا نسخ يوجد منها أصول محتفظ بها في المقر الرئيسي.

تشير هذه الفجوة إلى الزاوية الذي تم التعامل بها مع الحدث، فالتهمة الموجهة في سياق هذه القضية هي تهمة مرتبطة حصراً بفعل الفرغ في حد ذاته، ولكن ما كان يشغل القوى الموجودة حينها هو محتوى المستندات التي تم فرمها، وهو ما يظهر بوضوح في البلاغ المقدم من قبل جبهة الدفاع عن متظاهري مصر. وفي بلاغات أخرى من مواطنين، والتي طالبت النيابة بالتحقيق في قضية فرغ المستندات لأن بها ما يحتوي على جرائم ارتكبت بحق المواطنين في فترة ما قبل الثورة والتي كان من شأنها أن تحتوي على إثباتات على الجرائم المرتكبة من قبل الجهاز في حق المواطنين في فترة ما قبل الثورة. ومن الناحية الأخرى، كان محتوى المستندات ذريعة مستخدمة من قبل الجهات السيادية لعدم نشر الوثائق والتكتم على محتوياتها باعتبارها تحتوي على معلومات قد تضر بالأمن القومي المصري في حال إعلانها.

يطرح علينا هذا المنظور المنشغل بمحتوى المستندات إشكالية مرتبطة بتحقيق عملية عدالة انتقالية حقيقية. ومن المهم الإشارة لتعريف الأمين العام للأمم المتحدة للعدالة الانتقالية باعتبارها تشمل «كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي واسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة». كما شدد الأمين العام على أن الاستراتيجيات التي يتم انتهاجها في سياق العدالة الانتقالية يجب أن تكون شمولية. بحيث تتضمن الاهتمام على نحو متكامل بالمحاكمات الفردية ووسائل الجبر وتقصي الحقيقة والإصلاح المؤسسي وفرز الموظفين لتبئتهم أو فصلهم. أو مزيجاً مدروساً على النحو الملائم من هذه العناصر. وأياً كان المزيج الذي يتم اختياره فإنه يجب أن يكون متوافقاً مع المعايير والالتزامات القانونية الدولية. وينبغي أن تسعى العدالة الانتقالية إلى النظر بصورة أكثر شمولاً في الأسباب الجذرية للنزاعات وما يرتبط بها من انتهاكات لجميع حقوق الإنسان. بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الحقوق المدنية والسياسية. ومثلما أشارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان «فإن العدالة الانتقالية يجب أن تطمح بواسطة تدابير تحقق مستقبلاً عادلاً. كما يجب أن تتناول هذه العدالة الجرائم والانتهاكات التي ارتكبت خلال فترة النزاع التي أدت إلى عملية العدالة الانتقالية، وتتجاوزها لتتناول انتهاكات حقوق الإنسان التي سبقت فترة النزاع وسببت حدوثها أو ساهمت في ذلك».

وهنا تكمن أهمية الاطلاع على المستندات وفرزها ونشرها ما يعتبر ذا صلة بعملية التحول الديمقراطي التي كانت تمر بها مصر. حيث وكما ذكرنا في متن البحث كان الاطلاع على المستندات سيمكننا من فهم: لا فقط الانتهاكات التي ارتكبتها هذا الجهاز باعتباره جهاز للقمع السياسي، ولكن أيضاً باعتباره

جهاز للضبط الاجتماعي وهو الجهاز الذي كان يتدخل في تسيير شؤون حياة المجتمع المصري من كافة جوانبها، وبالتالي فإن الكشف عن الطرق التي كان يعمل بها الجهاز كان من شأنه أن يوضح حجم الفجوات ونوع التغييرات الهيكلية والمؤسسية الواجب القيام بها من أجل إعادة هيكلته بطريقة تسمح بقيامه بمهامه في إطار يحترم حقوق الإنسان. القيام بهذه العملية من شأنه أيضًا تحقيق عدالة تاريخية تسلط الضوء على المسؤولية التاريخية التي يتحملها أشخاص أصحاب سلطة استطاعوا التحكم في مسارات الأمور وكانت تدخلاتهم بمثابة عامل محفز ومساهم في الوصول للوضع الذي أصبح عليه المجتمع. ومن خلال هذه العملية نستطيع أن نضمن تحقيق الحق في الحقيقة وهو ما يعرف باعتباره: «حق الضحايا الذين وقعت عليهم انتهاكات جسيمة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذويهم، والمجتمع في معرفة حقيقة تلك الانتهاكات التي وقعت، ومعرفة المسؤولين عن ارتكابها والأسباب والظروف التي أدت إليها».

لتحقيق التوازن ما بين مبدأي الحق في الحقيقة والحفاظ على المعلومات التي تمس الأمن القومي، حددت مبادئ «تشواني» بعض الأطر التي تمكن الحركة فيها في حالات إثارة تضارب ما بين المبدأين. تنطلق مبادئ تشواني من فكرة أنه عندما يكون الشعب ملقًا أكثر بنشاطات الدولة، بما يتضمن تلك المتعلقة بحماية الأمن القومي، فإن ذلك من شأنه توفير حماية لقانونية مصالح الأمن القومي. وأن وصول الشعب للمعلومات وتمكينه من التدقيق في أعمال الدولة، لا يوفر فقط حماية من إساءة الموظفين العموميين استخدام سلطتهم، بل إنه يضمن أيضًا أن يساهم العامة في صياغة سياسات الدولة وفي المشاركة الديمقراطية مما يحافظ بدوره على مصالح الأمن القومي. وقد حدد المبدأ الثالث من مبادئ تشواني المتطلبات اللازمة لتقييد الحق في الحصول على المعلومات على خلفية الأمن القومي، وهي كالتالي:

١. ◆ أن تكون هذه القيود مشروعة بموجب القانون؛ بمعنى أن تكون منصوص عليها بالقانون بطريقة لا لبس فيها وموصوفة بدقة حتى يتمكن الأفراد من معرفة ما هي المعلومات التي يمكن حجبها وما هي المعلومات التي يمكن نشرها وماهي التصرفات القانونية بخصوص المعلومات التي يرتبط تداولها بالعقوبات.

٢. ◆ أن تكون القيود ضرورية في مجتمع ديمقراطي؛ بمعنى أنه يجب أن يشكل الكشف عن المعلومات خطرًا حقيقيًا وواضحًا في إلحاق ضرر جسيم بالمصالح الشرعية للأمن القومي، وأن يكون الإفصاح عن المعلومات بإمكانه توقيع ضرر يفوق المصلحة العامة ككل، كما يجب أن تكون أقل الوسائل تقييدًا متاحة وذلك للحماية من أي ضرر أو أذى، يجب ألا تنتقص هذه القيود من جوهر الحق في الحصول على المعلومات.

٣. ◆ أن توفر هذه القيود حماية للمصالح الشرعية للأمن القومي؛ وتعتمد «شرعية» مصالح الأمن القومي في تعريفات مبادئ تشواني على ألا يكون الغرض الحقيقي والأساسي منها هو حماية مصلحة لا علاقة لها بالأمن القومي، مثل حماية الحكومة أو المسؤولين من الإحراج أو التعرض لتصرفات خاطئة حول إخفاء معلومات، وانتهاكات لحقوق الإنسان أو أي مخالقات أخرى ضد القانون وأداء المؤسسات العامة أو محاولة تعزيز أو تكريس فائدة سياسية معينة، أو حزب، أو أيديولوجيا، أو قمع الاحتجاجات المشروعة.

في هذا السياق، وبناءً على هذه المبادئ التي تحاول أن توفر توازناً ما بين مبادئ أساسية لحقوق الإنسان في الحق في معرفة الحقيقة وتداول المعلومات وبين مقتضيات الحفاظ على الأمن القومي، نتصور أنه كان من الممكن، إذا توفرت شروط موضوعية وإرادة سياسية وقوى على الأرض بإمكانها الضغط لتحقيق تغيير هيكلي في جهاز مباحث أمن الدولة، تصور سيناريو بديل، تتشكل فيه لجنة مستقلة من مدنيين ومن أعضاء من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان ومن قضاة مشهود لهم بالنزاهة. ويكون العمل الأساسي لهذه اللجنة هو تقصي الحقائق فيما يرتبط بمستندات جهاز مباحث أمن الدولة، ويكون لهذه اللجنة الحق الكامل في الاطلاع على كل المستندات، ودراساتها وفرزها وتصنيفها وفقاً لضوابط ومحددات مبنية على المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بما يضمن الحق في معرفة الحقيقة وتداول المعلومات، وأيضاً الحق في الحفاظ على الخصوصية وما يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الحفاظ على المصالح الشرعية للأمن القومي. وأن تعلن ضوابط وميثاق عمل هذه اللجنة على العامة قبل الشروع في العمل، وأن تقوم اللجنة بالاطلاع على المستندات وتصنيفها وفرزها، مع إمكانية جمع الشهادات بخصوص الانتهاكات التي ارتكبت في مرحلة ما قبل الثورة من قبل الجهاز، وتوقيف الضباط المتهمين بهذه الاتهامات عن العمل لحين البت في صحتها. وبعد القيام بهذه المهمة تقوم اللجنة بإحالة الانتهاكات للهيئات القضائية المختصة، وبإصدار توصياتها فيما يتعلق بالخطوات اللازمة اتخاذها من الجهات التنفيذية لتحقيق عملية عدالة انتقالية تتضمن تغييراً هيكلياً ومؤسسياً لجهاز مباحث أمن الدولة. مع الأخذ في الاعتبار أنه لن تقوم اللجنة بالكشف عن أي من المعلومات المتعلقة بالأمن القومي التي ستتحصل عليها مراعاةً للمبدأ رقم ٦ من مبادئ تشواني والذي ينص على أنه: «ينبغي تمكين جميع القائمين على الرقابة، وأمين المظالم، وهيئات الاستئناف، بما في ذلك المحاكم والهيئات القضائية، بالحصول على جميع المعلومات، بما فيها تلك المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني، بغض النظر عن مستوى التصنيف لها، وذات الصلة لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها. (...) فإنه لا يتناول الإفصاح عن المعلومات للعامة من قِبَل هيئات الرقابة».

نستخدم هذا الطرح رغبةً منا في فتح أفق لخيلنا لا تكون محدودة بمعطيات ما قد حدث بالفعل وفي نفس الوقت تكون قادرة على تقديم طرح منطقي ومراعٍ للحدود التي يفرضها الواقع على تصوراتنا للسيناريوهات البديلة التي تأخذ من حقوق الإنسان مركزاً لمنطلقاتها في العمل. ونؤكد أننا كتبنا هذا التقرير ليس بهدف مناقشة التفاصيل الإجرائية المرتبطة بالدعوى المرفوعة أو بحكم المحكمة الصادر في القضية ببراءة جميع المتهمين. ولكن بهدف تقديم سردية عما حدث وتقديم سياق تاريخي يمكننا من فهم الحدث بشكل يراعي توازنات القوة التي تشكلت على مر سنين من وجود جهاز مباحث أمن الدولة، مما أدى لما وصل إليه الجهاز لحظة اندلاع الثورة، ومما أيضاً شكل حدود الآفاق التي كان من الممكن للجماعات والأشخاص المهتمين بالتغيير الحركة فيها.